

M E A K-Weekly Economic Report  
Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي  
الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 392 / 2022 التخصصي

الأستاذ الدكتور محمد العمادي أبو الاقتصاد السوري

الأحد 10 تموز، 2022

إعداد الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Alkafry

<p>MEAK Weekly Economic Report No. 392 Sunday 10 July 2022 full report· click on the link:</p> <p>The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics· economists· decision-makers and followers· to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.</p> <p>I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes</p> <p>Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.</p>	<p>م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 392 الأحد 10 تموز، 2022 لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:</p> <p>التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.</p> <p>أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.</p> <p>وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.</p> <p>ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.</p>
------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 392 / 2022 التخصصي  
الأستاذ الدكتور محمد العمادي أبو الاقتصاد السوري

الأحد 10 تموز، 10 July 2022

Contents

- 1 - كلمة معبرة لنجل الأستاذ الدكتور محمد العمادي ..... 4
- 2 - تقديم كتاب الاقتصاد السياسي: الأستاذ الدكتور محمد العمادي 9
- 3 - "أبو الاقتصاد السوري" الدكتور محمد العمادي في ذمة الله... 11
- 4 - عام 1972، العمادي وزيراً للاقتصاد في سورية لأول مرة:.. 13
- 5 - العمادي يتسلم حقيبة الاقتصاد والتجارة الخارجية عام 1985: 16
- 6 - الأستاذ الدكتور محمد العمادي تجارب اقتصادية ناجحة:..... 17
- 7 - فترة الثمانينات من القرن الماضي فترة صعبة جدا في سوريا: 19
- 8 - ا.د. محمد العمادي. وزير سوري مواليد دمشق عام 1933 .. 21
- 9 - وزير الاقتصاد السوري الأسبق يروي قصة أزمة الثمانينات:  
الحكومة خلطت القمح والشعير لإنتاج الخبز..... 22
- 10 - وزير الاقتصاد السوري محمد العمادي تحدث الى "الحياة" عن  
المشاكل والهموم والمستقبل:..... 28
- 11 - تعليق الدكتور محمد العمادي على محاضرة الدكتور عصام  
الزعيم 22\11\2005 بتاريخ..... 40
- 12 - بحث للأستاذ الدكتور محمد العمادي، صندوق النقد الدولي. 51
- أهداف صندوق النقد الدولي:..... 52
- الوسائل التي يستخدمها صندوق النقد الدولي:..... 52
- السياسات الجديدة في صندوق النقد الدولي:..... 53

- 54 ..... أجهزة صندوق النقد الدولي:
- 55 ..... - موارد صندوق النقد الدولي:
- 56 ..... - حقوق السحب الخاصة:
- 56 ..... - خدمات صندوق النقد الدولي:
- 56 ..... - قروض صندوق النقد الدولي:
- 57 ..... - صفات الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي:
- 58 ..... - مهام صندوق النقد الدولي:
- 59 ..... - حصص الدول في رأسمال صندوق النقد الدولي:
- 13 - محمد العمادي (وزير سوري)، المعرفة..... 68
- 14 - مساهمة للأستاذ الدكتور العمادي في الموسوعة العربية. .... 74
- 15 - كتب من تأليف الأستاذ الدكتور محمد العمادي ..... 81
- 16 - ينعي اليكم مجلس ادارة جمعية العلوم السورية الاقتصادية  
واعضاء الجمعية الاستاذ الدكتور محمد العمادي يوليو 2, 2022. 84
- 17 - العمادي: لا يمكن الانتعاش من قيمة الجهد الذي بذل في سوق  
دمشق للأوراق المالية..... 85
- 18 - جمعية أصدقاء دمشق تكرم العمادي لمسيرته الطويلة في خدمة  
الاقتصاد بسورية- فيديو ..... 86
- 19 - العمادي: ضرورة العمل لكسب ثقة المواطن من خلال المصادقية  
في تنفيذ البرامج..... 88
- 20 - رئاسة مجلس الوزراء تنعي الدكتور محمد العمادي وزير  
الاقتصاد والتجارة الخارجية الأسبق..... 89

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 392 / 2022 التخصصي  
الأستاذ الدكتور محمد العمادي أبو الاقتصاد السوري

الأحد 10 تموز، 10 July 2022



الدكتور محمد العمادي

1 - كلمة معبرة لنجل الأستاذ الدكتور محمد العمادي

السيد عمر محمد العمادي Omar Imady

١ يوليو، الساعة ١٢:٤٤ م .

عمره ما كان سهل أنك تكون ابن الدكتور محمد عمادي اكتشفت في وقت مبكر عندما يتم إيقافي من قبل المارة الذين يريدون التحدث معي عن والدي - كيف علمهم ذات مرة، أو وظفهم، أو ساعدتهم من خلال العمليات الحكومية المختلفة التي عرقلتها الآخرون. في بعض الأحيان يتحدثون معي باستفاضة كبيرة عما فعله والدي لبلده وكيف عاد من الكويت للعمل مع أولئك الذين كانوا مصممين على منعه من تحقيق الإصلاح مهما كان نوعه كان قاصراً أو تافه. سأكون مضطراً للاستماع إلى قصة تلو الأخرى، على الرغم من أنني كنت على دراية تماماً بالتفاصيل الدقيقة لكل منها. ستنهي كلماتهم دائماً بعريضة متحمسة لي لأحتكي بها مثال والدي. لكنني عرفت آنذاك، كما أعرف الآن، أنني أفقر إلى الخاصية الأساسية التي أهلت والدي في المقام الأول ليكون الرجل الذي كان عليه. سر والدي لا يكمن في أنه كان مثقفاً جداً، وموهوباً جداً، ورجلاً نبيلاً، رغم ندرة كل من هذه الصفات. سرّه، بالأحرى، يكمن في حقيقة أنه تمكن من جلب كل هذا إلى عالم كان عضوياً تقريباً على خلاف كل شيء وقف

من أجله. هذا، بالإضافة إلى قدرته على البقاء مخلصاً لمثل هذا العالم لأكثر من نصف قرن.

لدي الكثير من الذكريات عن الجلوس في مكتب والدي، ومشاهده يتفاعل بلطف وحكمة مع أشخاص لم يكونوا على استعداد أو قادرين على فهم الأفكار التي كان يحاول شرحها. كنت أدرك حقيقة أن والدي كان يحمل راية الإصلاح في عالم ينتظر منه أن يرتكب خطأ واحداً فقط - بقصد أو بغيره - حتى ينقلب ضده.

الإصلاح سهل ومستحيل. سهل لأنك، في جوهره، يطلب منك وضع ما قد يفيد الناس أولاً. ومستحيل لأنك عاجز عن وضع ما يفيد الناس أولاً ما لم تكن على استعداد للتفاعل مع أي شيء آخر غير الرغبة التي ستتبدد عاجلاً أم آجلاً. نعم كان هناك من يتمتع والدي بالعمل معهم رجال ونساء آمنوا كما فعل بضرورة السعي لرفع مكانة بلادهم ولكنهم كانوا كالشجر المتناثرة في صحراء لا تتسع

يكمن سر والدي أيضاً في حقيقة أنه لم يكن يعتبر نفسه لديه خيار آخر، رغم أنه في الواقع كان لديه الكثير. من أحبه كثيراً ما يتحدث معه عن إمكانيات الأماكن أو المناصب الأخرى التي يستطيع إن شاء أن يرحل بعيداً عن عالم كان يسبب له الصداع المستمر والألم وحتى الخوف من تهديد مختلف أنواعها أعداء. ورداً على ذلك، كان يبتسم ويغير الموضوع، كما لو يقول: لقد خلقت لأكون هنا، وسأخدم بلدي حتى النهاية.

أبي العزيز، لقد رحلت أخيراً إلى عالم يدرك من أنت، وما كنت تحاول كل يوم تحقيقه. إنني استودعتك اللطيف الخبير الذي بحفظه الأمان.

منقول من صفحة السيد عمر محمد العمادي نجل الأستاذ الدكتور محمد

العمادي، <https://www.facebook.com/oimady66>

عمر محمد العمادي

It has never been easy to be the son of Dr. Muhammad Imady. I discovered this early on when I would be stopped by passers-by who would want to speak to me about my father – how he had once taught them, or employed them, or helped them through various government processes that had been obstructed by others. At times, they would speak to me at great length about what my father had done for his country, how he had returned from Kuwait to work with those who were adamant at preventing him from achieving reform of any type, however minor or insignificant. I would be obliged to listen to story after story, though I was well aware of the minute details of each of them. Their words would invariably end with an ardent petition for me to emulate my father's example. But I knew then, as I know now, that I lacked the essential characteristic that had qualified my father in the first place to be the man he was.

My father's secret does not lie in the fact that he was highly educated, extremely talented, and a man of noble character, despite how rare each of these qualities were. His secret, rather, lay in the fact that he was able to bring all of this to a world which was almost organically at odds with everything for which he stood. This, plus his capacity to remain loyal to such a world for over half a century.

I have many memories of sitting in my father's office, watching him interact with gentleness and wisdom with people who were neither willing nor capable of understanding the ideas he was trying to explain. I was aware of the fact that my father was carrying the banner of reform in a world that was waiting for him to commit just one mistake – intentionally or otherwise – so that it may turn against him.

Reform is both easy and impossible. Easy because you are, in essence, asked to place what would benefit people first. And impossible because you are incapable of placing what benefits people first unless you are willing to interact with anything else as nothing other



than foam that will sooner or later dissipate. Yes, there were those with whom my father enjoyed working; men and women who believed, as he did, in the imperative of striving to elevate the status of their country, but they were like scattered trees in an ever-expanding desert.

My father's secret also lies in the fact that he did not regard himself as having another option, though in actuality he had many. Those who loved him would often speak to him of the possibilities of other places or positions which he could, if he wished, depart to away from a world that was causing him constant headaches, pain, and even fear from the threat of various types of enemies. In response, he would smile and change the subject, as though to say: I was created to be here, and I will serve my country to the very end.

My dear father, you have finally departed to a world which recognizes who you are, and what you were trying every day to achieve. I have entrusted you to the Gentlest, the Ever Aware, the One with Whom all trusts are protected.





### تأليف

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري  
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد

2 - تقديم كتاب الاقتصاد السياسي: بقلم الأستاذ الدكتور محمد

العمادي

من السهل أن تؤلف كتاباً في الاقتصاد تبحث فيه قضية معينة تبين فيها رأيك ورأي الآخرين وتخلص إلى ما تريد أن تخلص إليه. أما أن تؤلف كتاباً يعطي طلابك المفاهيم الأساسية لعلم الاقتصاد الحديث كيف نبع وما هي مصادره، وماذا بحث، وما هي أساليب البحث المستخدمة فيه أمر يتطلب العودة إلى مصادر المعرفة الاقتصادية وتجميعها وتصنيفها وترتيبها وتحديد منهج عرضها ثم صياغتها بحيث يفهمها طلابك وتكون مرجعاً لمن أراد أن يتلمس علم الحياة وما يقوم به الإنسان من أعمار الأرض الذي استخلفه الله فيها لتثمر سلعاً تلبي حاجاته منذ مولده حتى نهاية حياته.

ويتميز هذا الكتاب الذي قام بتأليفه أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري بشموليته وبساطة عرضه، فقد جعل من علم الاقتصاد علم الإنسانية الذي يشمل النواحي الاجتماعية والعلمية والثقافية في اتخاذ القرارات الاقتصادية مؤكداً أن المجتمع في النهاية يتطبع بطابع النظام الحكومي الذي أخرجه ذلك المجتمع مما يؤكد الطابع الاجتماعي السياسي لهذا العلم في جوانبه التطبيقية. لقد فرق المؤلف بين المعرفة الاقتصادية في مستوياتها المختلفة وبين علم الاقتصاد كعلم يبحث في كيفية إدارة الموارد النادرة في المجتمعات الإنسانية من أجل سد الحاجات وتلبية الرغبات، فهناك اقتصاد وصفي وآخر قياسي وثالث تحليلي ومن ثم الاقتصاد التطبيقي.

وفي عرضه لأركان المشكلة الاقتصادية أي الندرة والاختيار يستعرض المؤلف طرق التحليل المختلفة من التحليل الكلي إلى التحليل الجزئي ثم الوصفي والرياضي والقياسي والبياني. وفي عرضه لمنهج البحث في علم الاقتصاد يستعرض المؤلف منهج التحليل والتركيب والتجريد العلمي والاستدلال واستنباط النماذج الاقتصادية واستخدامها، ثم يبحث في القوانين والأنظمة الاقتصادية ويقدم في ذلك تجربته الخاصة التي عاشها في بلد دراسته وفي بلده والبلدان الأخرى التي زارها، ثم يبحث في القيمة والمنفعة وعوامل الإنتاج المختلفة.

لقد أبدى الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري حرصه الكبير على أن يكون عرضه العلمي لهذا الكتاب الزاخر بالنظريات المختلفة للاقتصاديين وآرائهم وآراء نقادهم موضوعياً تاركاً لطلابه المجال الأوسع للتفكير والتقويم والتساؤل حول ما يصلح وما لا يصلح في زماننا وبلدنا ... ولا عجب في ذلك

فقد تلقى الدكتور الكفري علمه في جامعة دمشق بداية هذه الجامعة التي انقلبت من ثكنة عسكرية سكنها جنود المستعمر إلى منارة للعلم والمعرفة بفضل أساتذتها وأبنائها وحصل على شهادة الدكتوراه من كبرى الجامعات البولونية وتقلد مناصب إدارية ومصرفية ومالية مختلفة، فقد كان رئيساً لهيئة الاستثمار السورية التي كانت تعد تقارير الدراسات التبريرية للمشاريع التنموية وتدرس ما يقدم لها وتتابع تنفيذ المشاريع الموافق على تشميلها بقوانين الاستثمار، كما تقلد منصب عضوية في مجلس إدارة أحد المصارف الخاصة الهامة في بلدنا، وهو عضو في مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية، وهو من عائلة اشتهر رجالها بتقلد المناصب الوزارية وافتخر أبنائها بأنهم أبناء المدن الريفية التي أخرجت رجالاً ساهموا في بناء سورية الحديثة لتنتب من أرضها علماً وازدهاراً.

أبارك للأخ الدكتور الأستاذ عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق جهوده القيمة في خدمة وطنه.

الأستاذ الدكتور محمد العمادي

رئيس مفوضية هيئة الأسواق والأوراق المالية

وزير الاقتصاد الأسبق في سورية

3 - "أبو الاقتصاد السوري" الدكتور محمد العمادي في ذمة الله



تشرين: الأربعاء, 29-06-2022

لا أحد ينكر نزاهة الرجل، وإخلاصه في عمله، حتى بات يطلق عليه لقب «أبو الاقتصاد السوري.»»

محمد العمادي وزير سوري سابق من مواليد دمشق عام 1933 شغل منصب وزير الاقتصاد السوري لأكثر من 15 عاما، شغل منصب رئيس مجلس الأمناء في الجامعة العربية الدولية الخاصة. توفي بتاريخ 29 حزيران 2022 في دمشق.

يقول الدكتور العمادي في كتابه «هموم التنمية، حوادث لن أنساها» - نحو 24 موضوعاً كانت بحاجة للمعالجة تتعلق بتأمين بعض المواد الأولية، والعمل على التصدير والتعيينات الإدارية ومشكلات سعر الصرف والتسعير ودور غرف التجارة والصناعة والاستثمار وغيرها.

استدعي العمادي في نيسان 1985 من عمله في الكويت، وطلب منه تسلّم حقيبة الاقتصاد والتجارة الخارجية بطلب من الرئيس الخالد حافظ الأسد. رفع شعار بأن الأولوية في الاستيراد من أجل الخبز فقط، وأن ما تبقى هو مواد كيميائية لا ضرورة لاستيرادها.

وبالفعل نجحت سياسة سورية الاقتصادية، في توفير أول رصيد في البنك المركزي من العملات الأجنبية، والذي بلغ في العام 1986 نحو 30 مليون دولار فقط. وفي هذه الأثناء كانت خطة الاقتصاد السوري تقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، من القمح والخضروات والفواكه، وهو ما نجح في تحقيقه كذلك مع نهاية العام 1989.. إذ أصبحت سورية في ذلك

التاريخ، ولأول مرة، دولة غير مستوردة للقمح، ومثلها للعديد من المواد الغذائية. وكانت الخطط الاقتصادية السورية، ومنذ العام 1986، تقوم على ثلاثة مشاريع اقتصادية استراتيجية، لإخراج الاقتصاد السوري من محتته واعتماده على إمكانياته الذاتية، ومن هذه المشاريع، كان فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص، بالإضافة إلى إنشاء سوق للأوراق المالية، وفتح المجال للمصارف الخاصة للعمل على الأراضي السورية، والاستفادة من التحصيلات الضريبية من خلالها.

حصل على جائزة المؤسسين لجامعة نيويورك، درع الشرف من جمعية الطلاب العرب في نيويورك ودروع مختلفة من منظمات عربية ودولية، أوسمة وميداليات من ألمانيا الغربية - فرنسا - إيران - بلغاريا - اندونيسيا - اليونان - يوغسلافيا - هنغاريا، وسام عطارذ الذهبي الدولي للتنمية الإنتاجية والتعاون الدولي في برازيل.

له عدة مؤلفات في التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط، له محاضرات ومذكرات جامعية في المالية العامة والتشريع العربي السوري والدخل القومي والتعاون الاقتصادي العربي والاستثمار والتجارة الخارجية.

<http://tishreen.news.sy/?p=800047>

4 - في عام 1972، العمادي وزيراً للاقتصاد في سورية لأول مرة:

وزير الاقتصاد السوري الدكتور محمد العمادي يقسم اليمين أمام الرئيس

الأسد عام 1972



<http://www.syrianhistory.com/ar/photos/84?tag=%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A>

قائمة من قامات سوريا الكبيرة، وأحد أبرز رجالات الاقتصاد في الوطن العربي والعالم، الاقتصادي الوطني الدكتور محمد العمادي.”  
من هو محمد العمادي؟



محمد العمادي من مواليد مدينة دمشق عام 1933، وبعد أن حصل على الشهادة الثانوية، حصل العمادي على إجازة في الحقوق، ثم غادر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الماجستير في جامعة “نيويورك” وتخرج فيها حاملاً شهادة الدكتوراه.

عاد بعدها إلى جامعة “دمشق”، وعمل فيها أستاذاً جامعياً بكلية الاقتصاد، وأستاذاً محاضراً في مركز “التدريب الإحصائي” وفي معهد “التخطيط”.  
وفي عام 1972، تسلم العمادي وزارة الاقتصاد السورية، وعمل فيها حتى عام 1979، ثم عاد ليتسلمها مرة أخرى بعد أن استدعاه حافظ الأسد عام 1985 من دولة الكويت، وحتى عام 2001.



وبحسب موقع "أيقونات" المهتم بنشر السير الذاتية للشخصيات الناجحة والمؤثرة، كان أمام العمادي عند تسلمه الوزارة في عام 1985 نحو 24 موضوعاً بحاجة إلى المعالجة، منها ما يتعلق بتأمين بعض المواد الأولية، والعمل على التصدير والتعيينات الإدارية ومشكلات سعر الصرف والتسعير ودور غرف التجارة والصناعة والاستثمار وغيرها.

وفي هذه الأثناء، كانت خطته تقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، من القمح والخضراوات والفواكه، وهو ما نجح في تحقيقه كذلك مع نهاية العام 1989، إذ أصبحت سوريا في ذلك التاريخ، ولأول مرة، دولة غير مستوردة للقمح، وللعديد من المواد الغذائية.

وشغل العمادي عدة مناصب خلال حياته، منها رئيس مجلس الأمناء في "الجامعة العربية الدولية الخاصة"، ورئيس مجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ورئيس "مجموعة الـ 24 الخاصة بالدول النامية في صندوق النقد الدولي"، ورئيس مجلس إدارة "جمعية دور النعيم للأيتام"، ورئيس مجلس المفوضين في "هيئة الأوراق والأسواق المالية"، والعديد من المناصب الأخرى.

نال العمادي عدة جوائز وأوسمة، منها جائزة المؤسسين لجامعة "نيويورك"، و "درع الشرف" من "جمعية الطلاب العرب" في نيويورك، و "وسام عطارذ الذهبي الدولي للتنمية الإنتاجية والتعاون الدولي" من جمهورية الكونغو، بالإضافة إلى العديد من الأوسمة والميداليات من ألمانيا الغربية، وفرنسا، وإيران، وبلغاريا، وإندونيسيا، واليونان، ويوغسلافيا،

والمجر. <https://www.enabbaladi.net/archives/585930>

## 5 - العمادي يتسلم حقيبة الاقتصاد والتجارة الخارجية عام 1985:

ا. د. محمد العمادي. وزير سوري سابق من مواليد دمشق عام 1933 شغل منصب وزير الاقتصاد السوري لأكثر من 15 عاما ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس الأمناء في الجامعة العربية الدولية الخاصة. أبو الاقتصاد

كان الاقتصاد السوري يمرّ بحالة خطيرة، وهناك وضع دولي معقّد، وواجه العمادي - كما يقول في كتابه «هموم التنمية، حوادث لن أنساها» - نحو 24 موضوعاً كانت بحاجة للمعالجة تتعلّق بتأمين بعض المواد الأولية، والعمل على التصدير والتعيينات الإدارية ومشكلات سعر الصرف والتسعير ودور غرف التجارة والصناعة والاستثمار وغيرها.

استدعي العمادي في نيسان 1985 من عمله في الكويت، وطلب منه تسلّم حقيبة الاقتصاد والتجارة الخارجية بطلب من الرئيس الراحل حافظ الأسد. ولكنه فوجئ بعدم وجود احتياطي نقدي من العملات الأجنبية في مصرف سوريا المركزي، وهو ما يعني إيقاف جميع عمليات الاستيراد من الأسواق الخارجية، والتي تتم عادة بـ الدولار. وهو بالفعل القرار الذي اتخذه على الفور، رافعاً شعار بأن الأولوية في الاستيراد من أجل الخبز فقط، وأن ما تبقى هو مواد كيميائية لا ضرورة لاستيرادها، بما فيها بعض المواد الأساسية، كالسكر والشاي والقهوة والزيت، وغيرها العديد من المواد الغذائية.

وبالفعل نجحت سياسة العمادي، في توفير أول رصيد في البنك المركزي من العملات الأجنبية، والذي بلغ في العام 1986 نحو 30 مليون دولار فقط. وفي هذه الأثناء كانت خطته تقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، من القمح والخضروات والفواكه، وهو ما نجح في تحقيقه كذلك مع

نهاية العام 1989.. إذ أصبحت سوريا في ذلك التاريخ، ولأول مرة، دولة غير مستوردة للقمح، ومثلها للعديد من المواد الغذائية.

وكان العمادي، ومنذ العام 1986، قد اشتغل على ثلاثة مشاريع اقتصادية استراتيجية، لإخراج الاقتصاد السوري من محنته واعتماده على امكانياته الذاتية، ومن هذه المشاريع، كان فتح باب الاستثمار للقطاع المشترك والخاص والاستفادة من التحصيلات الضريبية من خلالها.

ويرى الكثير من المحللين أنه لولا العمادي، لكانت سوريا أصبحت، ومنذ الثمانينات من القرن الماضي، دولة شبيهة بدول المجاعات الأفريقية.. حيث انه لا أحداً لا ينكر نزاهة الرجل، وإخلاصه في عمله، حتى بات يطلق عليه لقب "أبو الاقتصاد السوري".

#### 6 - الأستاذ الدكتور محمد العمادي تجارب اقتصادية ناجحة:



أ. د. محمد العمادي

#### الخبرة:

- إجازة في كلية الحقوق ماجستير ودكتوراه من جامعة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.
- رئيس مجلس إدارة جمعية دور النعيم للأيتام ونائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية.

- وزير سابق للتخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية المدير العام ورئيس مجلس الإدارة للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماع.
- رئيس مجلس الإدارة للصندوق العربي للإنماء الاجتماعي في الكويت سابقاً.
- رئيس لمجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية سابقاً، أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق ومُحاضر في مركز التدريب الاحصائي وفي معهد التخطيط سابقاً.
- عضو المجلس الأعلى للعلوم، عضو المجلس الأعلى للجامعات ورئيس اتحاد الاقتصاديين العرب، عضو اللجنة العليا للخبراء لمنظمة اليونيدو.
- رئيس مجلس محافظين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاجتماع السنوي في الفلبين، رئيس الفريق الفني للأمن الغذائي العربي، الرئيس المناوب للجنة المساعدات التنموية ممثلاً للمانحين العرب.
- رئيس الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، رئيس مجموعة 24/الخاصة بالدول النامية في صندوق النقد الدولي سابقاً ترأس اجتماعات عديدة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي ومجلس محافظين المؤسسات المالية العربية.

- ترأس الوفود السورية إلى العديد من الدول العربية والأوربية والآسيوية والأمريكية اللاتينية.

حصل على جائزة المؤسسين لجامعة نيويورك، درع الشرف من جمعية الطلاب العرب في نيويورك ودروع مختلفة من منظمات عربية ودولية، أوسمة وميداليات من ألمانيا الغربية - فرنسا - إيران - بلغاريا - اندونيسيا - اليونان - يوغسلافيا - هنغاريا، وسام عطار د الزهبي الدولي للتنمية الإنتاجية والتعاون الدولي في برازيل.

له عدة مؤلفات في التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط، له محاضرات ومذكرات جامعية في المالية العامة والتشريع العربي السوري والدخل القومي والتعاون الاقتصادي العربي والاستثمار والتجارة الخارجية.

<https://www.aiu.edu.sy/ar/7668/%D8%A3-%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A>

%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A

## 7 - فترة الثمانينات من القرن الماضي فترة صعبة جدا في سوريا:

شكلت فترة الثمانينات من القرن الماضي فترة صعبة جدا في سوريا في كل المجالات السياسية والاقتصادية فقد كان الوضع الاقتصادي سي جدا ويشبه إلى حد كبير الوضع الاقتصادي المتردي الذي تعيشه سوريا في الفترة الحالية وذلك بسبب العقوبات والحصار الاقتصادي الذي عانت منه سوريا في تلك الفترة وأيضا حالة الضعف الحكومي الموجودة آنذاك وخصوصا في الناحية الاقتصادية والتي لم تستطع إيجاد أي حلول للأزمة الاقتصادية إلى أن قام القائد المؤسس حافظ الأسد بتكليف الدكتور محمد العمادي كوزير للاقتصاد والذي لعب دورا كبيرا في نهضة الاقتصاد السوري وهو الدور

الذي يعتبره الكثير من الاقتصاديين بأنه أنقذ سوريا وكان متفانيا في عمله وحبه لبلده فالظروف الاقتصادية التي تعيشها سوريا الآن شبيهة بالظروف التي عاشتها عام 1985 عندما تولى الدكتور محمد العمادي وزارة الاقتصاد فالدكتور العمادي اتبع خطة اقتصاد الأزمات والحروب فبفعل الحصار الجائر آنذاك على سوريا كان هناك ضعف في وجود الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية في المصرف المركزي وهو ما يعني إيقاف جميع عمليات الاستيراد من الأسواق الخارجية والتي تتم عادة بالدولار وهو بالفعل القرار الذي اتخذه على الفور الوزير العمادي رافعا شعار بأن الأولوية في الاستيراد من أجل الخبز فقط وأن ما تبقى هي مواد كيميائية لا ضرورية لاستيرادها وبالفعل نجحت سياسة العمادي في توفير أول رصيد في البنك المركزي من العملات الأجنبية وفي هذه الأثناء كانت خطته تقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية من القمح والخضراوات والفواكه وهو ما نجح في تحقيقه كذلك مع نهاية عام 1989 إذ أصبحت سوريا في ذلك التاريخ ولأول مرة دولة غير مستوردة للقمح وزادت الاحتياطات النقدية في سوريا بشكل كبير جدا في بداية التسعينات بعد أن كانت سوريا تعاني من الشح في الاحتياطي النقدي قبل استلام الدكتور محمد العمادي وزارة الاقتصاد

الدكتور أوس نزار درويش، رأي اليوم 30 آب 2020

<https://www.raialyoum.com/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%AC%D8%A8-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%AF%D9%85>



8 - ا. د. محمد العمادي. وزير سوري سابق من مواليد دمشق عام

1933

شغل منصب وزير الاقتصاد السوري لأكثر من 15 عاما ويشغل حالياً  
منصب رئيس مجلس الأمناء في الجامعة العربية الدولية الخاصة.

### أبو الاقتصاد

كان الاقتصاد السوري يمرّ بحالة خطيرة، وهناك وضع دولي معقّد،  
وواجه العمادي - كما يقول في كتابه «هموم التنمية، حوادث لن أنساها» -  
نحو 24 موضوعاً كانت بحاجة للمعالجة تتعلّق بتأمين بعض المواد الأولية،  
والعمل على التصدير والتعيينات الإدارية ومشكلات سعر الصرف والتسعير  
ودور غرف التجارة والصناعة والاستثمار وغيرها.

استدعي العمادي في نيسان 1985 من عمله في الكويت، وطلب منه تسلّم  
حقيبة الاقتصاد والتجارة الخارجية بطلب من الرئيس الراحل حافظ الأسد.  
ولكنه فوجئ بعدم وجود احتياطي نقدي من العملات الأجنبية في مصرف  
سوريا المركزي، وهو ما يعني إيقاف جميع عمليات الاستيراد من الأسواق  
الخارجية، والتي تتم عادة بـ الدولار. وهو بالفعل القرار الذي اتخذه على  
الفور، رافعاً شعار بأن الأولوية في الاستيراد من أجل الخبز فقط، وأن ما  
تبقى هو مواد كيميائية لا ضرورة لاستيرادها، بما فيها بعض المواد الأساسية،  
كالكسكس والشاي والقهوة والزيت، وغيرها العديد من المواد الغذائية.

وبالفعل نجحت سياسة العمادي، في توفير أول رصيد في البنك المركزي  
من العملات الأجنبية، والذي بلغ في العام 1986 نحو 30 مليون دولار فقط.  
وفي هذه الأثناء كانت خطته تقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد  
الغذائية، من القمح والخضروات والفواكه، وهو ما نجح في تحقيقه كذلك مع

نهاية العام 1989.. إذ أصبحت سوريا في ذلك التاريخ، ولأول مرة، دولة غير مستوردة للقمح، ومثلها للعديد من المواد الغذائية.

وكان العمادي، ومنذ العام 1986، قد اشتغل على ثلاثة مشاريع اقتصادية استراتيجية، لإخراج الاقتصاد السوري من محنته واعتماده على امكانياته الذاتية، ومن هذه المشاريع، كان فتح باب الاستثمار للقطاع المشترك والخاص والاستفادة من التحصيلات الضريبية من خلالها. و يرى الكثير من المحللين أنه لولا العمادي، لكانت سوريا أصبحت، ومنذ الثمانينات من القرن الماضي، دولة شبيهة بدول المجاعات الأفريقية.. حيث انه لا أحداً لا ينكر نزاهة الرجل، وإخلاصه في عمله، حتى بات يطلق عليه لقب "أبو الاقتصاد السوري".

[/https://www.facebook.com/206764349392880/posts/2324384664297494](https://www.facebook.com/206764349392880/posts/2324384664297494)

9 - وزير الاقتصاد السوري الأسبق يروي قصة أزمة الثمانينات:

الحكومة خلطت القمح والشعير لإنتاج الخبز

الأحد - 30 تشرين الأول - 2011 - 15:50 بتوقيت دمشق

التفاصيل

روى وزير الاقتصاد السوري الأسبق محمد العمادي ما حدث في الثمانينات من أزمة خانقة على سوريا وصلت إلى لقمة عيش المواطن السوري، دفعت الحكومة لخلط القمح والشعير. وكشف العمادي، الذي يعد من أكفأ الاقتصاديين في سوريا، والذي كان رئيساً لصندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أن اتصالاً ورده

من الرئيس الراحل حافظ الأسد في الثامن من نيسان عام 1985 طلب منه العودة إلى سوريا.

وقال العمادي أنه عندما أدى اليمين أمام الأسد الأب، بعد تكليفه مجدداً بمنصب وزير الاقتصاد قال له الرئيس الراحل "نحن في ضائقة علينا أن نعتمد على أنفسنا وأصدقائنا للخروج منها، ولا بد من زيادة رواتب العاملين في الدولة شريطة أن تموّل الزيادة من مصادر لا تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة. نحن الآن نعمل على تطوير مواردنا من النفط والغاز، وخلال سنوات يمكننا الاعتماد على أنفسنا وتأمين حاجتنا، يجب أن نستفيد من الصناديق العربية في تمويل المزيد من مشاريعنا".

ويروي الوزير السابق عن أزمة الثمانينات بالقول "كان الوضع الاقتصادي في غاية الصعوبة، فبصرف النظر عن العقوبات التي كانت تفرضها بعض الدول، كان الاقتصاد يعاني صعوبة وديون ثقيلة، لدرجة أننا سددنا بعض ديوننا بالفوسفات وبالغنم وبالخضار والفواكه".

ويتابع " في تموز 1985 على سبيل المثال نشرت اليونايته بوس في تقرير خاص لها من واشنطن أن الاقتصاد السوري في حالة خطرة تهدد الاستقرار السياسي. كما كانت هناك مقالات مختلفة تصف ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي، وفقدان المواد الأولية لتشغيل المعامل والحرفيين وندرة السلع الاستهلاكية في الأسواق وطوابير المنتظرين للحصول على دورهم في شراء مقومات الحياة الغذائية مع تزايد التهريب وانخفاض أسعار العملة، وتعدّد أسعار القطع واتساع اقتصاد الظل وارتفاع معدلات التضخم".

ويقول أن " الرئيس الأسد ذكر ذلك بكل صراحة سيادة الرئيس في كلمته التوجيهية في مجلس الشعب في 1986/2/27، حين قال (إننا نعاني بعض

الصعوبات الاقتصادية نلمسها جميعاً ولا بد أن نعرف أن لها أسباباً موضوعية تتركز في عدم التوازن بين الموارد والنفقات، وبين الحاجات والإنتاج، وانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على بلدان العالم الثالث ونحن منه). " ولكن، يستطرد الاقتصادي السوري، "لهذه المصاعب أسبابها الذاتية المتعلقة بنا، وفي طليعتها عدم التقيد بالتخطيط الشامل، وضعف المتابعة، وتضاؤل الشعور بالمسؤولية، وعلى ذلك عدم توظيف مجمل الإمكانيات المتوفرة في البلاد بصورة صحيحة. "

أزمة الخبز.. لا يوجد مخزون سوى لعدة أيام

وقال الوزير الأسبق أن "الازمة وصلت إلى لقمة الخبز في اواخر عام 1987، لافتاً إلى أن اتصالاً ورده في منتصف الليل من وزير التموين يقول له إن المخزون من الطحين والقمح غير كاف إلا لعدة أيام، وأنه تداول مع رئيس مجلس الوزراء فأحاله إلي".

وتابع " كان حظي كبيراً أن عملي في الصندوق العربي مكّني من توثيق علاقاتي مع كثير من المصارف والمؤسسات التي تتعامل مع الصندوق العربي، إضافة إلى أحد الإخوة الذي كان يساعدنا منذ البداية في تأمين كميات من الأقماع. "

لم تأخذ الاتصالات وقتاً طويلاً، يقول العمادي، حتى وقّنا الله سبحانه وتعالى إلى تحويل باخرة محملة بالأقماع، متجهة إلى أحد بلدان البحر الأبيض المتوسط، إلى الموانئ السورية. وكان هذا المواطن الذي ساعدنا يؤكد طيبة شعبنا وأصالته، طبعاً أتفهم أن يعمل الإنسان من أجل تحقيق مصالحه، إلا أنه إذا كان يخدم بلده في الوقت نفسه.

وتابع روايته بالقول " في اليوم التالي عقد اجتماع لدى رئيس اللجنة الاقتصادية مع المسؤولين عن الأقماع والطحين في وزارة التموين. فاقترحت أن نخلط القمح بنسبة عشرين بالمئة شعيراً، وكانت لدينا كميات لا بأس بها من الشعير. فتم الاعتراض على ذلك، وكنت أنفهم أسباب الاعتراض. إلا أنني قلت يومئذ للحاضرين أنا أكبركم سناً، وأذكر أن خبز (الوثيقة) الذي كنا نأكله أيام الحرب العالمية الثانية كان بني اللون، لأنه كان يخلط لا بالشعير فقط وإنما بكل الحبوب الأخرى المتوفرة آنذاك، وكنا نأكله ونشكر الله عليه." "أجابني المدير العام المسؤول عن الموضوع أنه لا يتحمل مسؤولية اتخاذ مثل هذا القرار، فقلت له أنا أتحمّل هذه المسؤولية، إذ إن الحل الوحيد القاتل هو ألا نوفر الخبز للناس، لأن الباخرة لن تصل إلا بعد أيام، ولا يمكن أن نبقي الناس دون خبز، و أتخذ القرار وتم تنفيذه"، يقول العمادي. وذكر العمادي أن بعض من سفاراتنا بالخارج كانت مهددة بقطع الكهرباء والهاتف أو حتى اخراجها من المقر المستأجر بسبب قلة التمويل من قبل الحكومة السورية. عكس السير

[https://www.aksalser.com/?page=view\\_news&id=a2c04a298eb116efee8b1](https://www.aksalser.com/?page=view_news&id=a2c04a298eb116efee8b1)

2cf607f4654

### القمح

ذات يوم أرسل (عبد الرؤوف الكسم) رئيس مجلس الوزراء آنذاك في طلب د. محمد العمادي، وعندما حضر لمكتبه طلب منه التحدث على الهاتف، وعندما تحدث وجد أن الخط هو الرئيس الراحل حافظ الأسد، ليسأله: لماذا لم تشتروا قمحاً؟! فأجابه العمادي: سيدي أنا لا علاقة لي بشراء

القمح... هذه من مسؤولية وزير التموين، فرد عليه الرئيس: أنت المسؤول أمامي... تابع هذا الموضوع بشكل مباشر.. يضيف العمادي: عندما أتذكر ذلك يتحسر قلبي، بدأنا وبحثنا الأمر مع جميع السوريين العاملين بالمصارف الأوروبية، وتحدثت مع شفيق الأخرس ومع مدير المصرف التجاري السوري آنذاك – رحمه الله، وأيضاً مع ما بين 4 إلى 5 أشخاص، وفي النهاية – لم يرض احدٌ أن يعطينا قرشاً واحداً.. وبعدها مباشرة ذهبت إلى الفرنسيين، حيث تحدثت مع سيدة محترمة تعمل ملحقة تجارية في السفارة وهي متزوجة من مواطن جزائري، فأمنت لي مبلغاً قدره 300 مليون فرنك فرنسي.

و إذا كان توفير القطع الأجنبي لتأمين مستلزمات القطر يحتاج إلى جهود ومعاناة خاصة، فإن سفاراتنا في الخارج لم تكن أفضل حالاً، فهي كانت أيضاً تشكو من قلة التمويل... بل إن بعضها كان مهدداً بقطع الهاتف أو الكهرباء أو بإخراجها من المبنى المستأجر... و يشرح الدكتور خالد المهاني الذي تولى مهام وزارة المالية في تلك الفترة بعضاً المعاناة العمومية بالقول إنه في النصف الأول للثمانينات كانت هناك صعوبات في سوريا لجهة توفر القطع الأجنبي، لا بل كان هناك عجز في القطع الأجنبي وكانت هناك مديونية على المصرف التجاري السوري بأكثر من مليار دولار أمريكي نتيجة حاجة البلد إلى فتح اعتمادات مستندية واستيراد مواد غذائية ومستلزمات إنتاج، وشح القطع، هذه الظروف استمرت حتى نهاية عام 1987 تقريباً، نهاية السنوات السبع العجاف، فتميزت بشح المطر ومنعكسات ذلك على القطاع الزراعي، أيضاً في موضوع النفط، كان هناك اكتشافات نفطية محدودة، لكن بالمقابل كان يوجد لدينا فاتورة استيراد نفطية كبيرة، بسبب استيراد المشتقات



لسد حاجة الاستهلاك المحلي، ومن جانب آخر فقد كان القطع الأجنبي المتحقق من صادرات القطن

وبعض المنتجات البسيطة وبعض المواد الأولية (الفوسفات وغيرها) محدوداً، لذلك لم تكن موارد القطع الأجنبي تغطي احتياجات البلد من القطع الأجنبي آنذاك، فكان هناك عجز ويؤكد المهابني أنه لم يكن العجز في احتياطات البلاد من القطع الأجنبي فقط بل حتى في احتياطاته من العملة المحلية.

\* ثلاث سياسات يمكن تقسيم السياسات والإجراءات الحكومية التي اتخذت منذ منتصف الثمانينات تقريباً لمعالجة مشكلة توفير القطع الأجنبي تبعاً لما يلي:

– الإجراءات الهادفة لزيادة إيرادات المصرف التجاري السوري ومصرف سورية المركزي والحكومة عموماً من القطع الأجنبي.  
– الإجراءات الهادفة لتوفير وترشيد استخدامات القطع الأجنبي المتوفر لدى الدولة.

– التطورات الاقتصادية التي ساعدت على فتح أبواب جديدة للحصول على إيرادات بالقطع الأجنبي.

زيد غصن <https://syrianexpert.net/?p=44297>

## 10 - وزير الاقتصاد السوري محمد العمادي تحدث الى "الحياة" عن

المشاكل والهموم والمستقبل:

أدخلنا مفهوم "سرية البنوك" وندرس اقتراحات جادة لمنع تنظيف

الاموال

باتريك سيل نشر في الحياة يوم 28 - 11 - 2001

{لخص وزير الاقتصاد السوري الدكتور محمد العمادي الوضع الراهن للاقتصاد السوري وتحدث عن مشاكله وهمومه ومستقبله. وقال في حديث الى "الحياة" انه "حدث تغيير جذري اذ انتقلنا من الاعتماد على الدولة الى الاعتماد على الذات". وأشار الى ان من أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاد السوري "التضخم" وعدم قدرة المصانع السورية على العمل 8 ساعات يومياً بسبب عدم استيعاب الانتاج. وأشار الى ان الاطراف المختصة تدرس طلبات قدمتها مصارف اجنبية لفتح فروع في سورية بعدما "أدخلنا مفهوم سرية البنوك". وقال: "ندرس اقتراحات جادة لمنع تنظيف الاموال". وشدد على "اننا نفكر بإقامة محكمة تجارية جديدة". وعلى ان الحملة على الفساد مستمرة من دون توقف "وهي جزء من استراتيجية الرئيس بشار الاسد" وقال: "لا يمكن نشر كل التفاصيل عن القضايا المكتشفة".

كان الدكتور محمد العمادي مسؤولاً عن الاقتصاد السوري فترة 21 عاماً بين كانون الأول ديسمبر 1972 حتى آب اغسطس 1979، وثانية من 1985 وحتى الآن. وترأس الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي في الكويت بين 1979 و1985، حين استدعاه الرئيس حافظ الأسد الى دمشق، ليعهد اليه بوزارة الاقتصاد.

بدأ العمل مع الرئيس حافظ الأسد في أواخر 1960 عندما كان الأسد وزيراً للدفاع، وبقي معه حتى النهاية "واحداً من أكثر مساعديه إخلاصاً". وفي ما يأتي نص المقابلة:

ما هي أهم القضايا التي يواجهها الاقتصاد السوري؟

-أبدأ بالقول انني اعتبر فترة الـ30 عاماً من حكم الرئيس حافظ الأسد من الفترات المهمة جداً في تاريخ سورية. لقد حقق فيها لسورية الاستقرار والوحدة الوطنية. وفعل كل ما في وسعه لتعزيز الحياة الاقتصادية في البلاد: بنى السدود، والطرق والمدارس والجامعات وأهل البنى التحتية في كل المجالات وترك وراءه أثراً كبيراً في حياتنا لا يمكن ان يُنسى. الإشكالات التي نواجهها اليوم هي ذات الاشكالات التي تواجهها الدول النامية. عندنا مشكلة السكان: تؤكد مراكز الاحصاء ان معدل النمو السكاني في بلادنا انخفض من 3.4 في المئة أو حتى من 3.7 في المئة في الماضي الى 2.7 في المئة وحتى الى 2.4 في المئة اليوم. أنا لا أثق تماماً بهذه الأرقام وعندني تحفظات حولها، لكن ينبغي ان يكون معدل النمو الاقتصادي في بلادنا اكبر من معدل النمو الديموغرافي.

وعندنا ايضاً مشكلة الماء، لقد ترك القحط الذي عانت منه سورية في السنوات الأخيرة أثراً هائلاً على اقتصادنا. اننا نفعل كل ما في وسعنا للتقليل من حجم الأذى الذي ألحقه القحط والجفاف بنا.

وهناك اشكالية اخرى من نوع مختلف، ترتبط بالانتقال من جيل الى آخر، والتغيير في العقلية السائدة الذي يتطلبه هذا الانتقال. لقد علمونا في الستينات والسبعينات ان على الدولة ان تؤمن كل شيء للناس: العمل، التربية، الصحة. باختصار كل شيء. اما اليوم، فقد حدث تغيير جذري وانتقلنا من الاعتماد

على الدولة الى الاعتماد على الذات، أو الى التعاون المتبادل بين الأفراد والدولة. ومن دون هذه العلاقة المتبادلة يتعذر علينا ان نحقق ما نصبو عليه. هل النقاش الذي يدور حالياً في سورية حول السياسة الاقتصادية هو تطور صحي؟

-يملك شعبنا اليوم قدرة أوفر على التعبير عن مطالبه. لكن ليس كل ما يقال صحيحاً، وما يتداوله الناس فيما بينهم لا يشكل حلاً للإنماء. ان العمل - في مناخات التحدث الدائم عما يجب ان نفعله - يعقد الأمور بالنسبة لنا، ولكن أؤكد لك انه في الوقت الذي ينهمك فيه الناس بالنقاش والجدل، نحن نعمل، الحكومة تعمل. اننا نعرف بالضبط ما يتوجب علينا ان نفعله، ولولا هذه المعرفة لضلنا الطريق واستغرقتنا المتاهات.

الوزراء يعملون بصدق، والرئيس بشار الأسد يعمل بصدق. انه يعرف بالضباط ما ينبغي عمله، وهو يزودنا بتوجيهاته باستمرار، مما يسهل مهمتنا ويريحنا. انه يتفهم المواضيع المطروحة عليه، وهو ذكي ومقتدر. لقد رافقته الى فرنسا والمانيا والكويت، وأنا فخور بما سمعته منه، انني فعلاً فخور بالرسالة التي يريد اسماعها الى العالم الخارجي. انه جدي في عمله، ولكنه مريح ايضاً. وستكتشف انه كثير الليونة في نقل رسالته الى العالم.

التحديث  
وما هي رسالة الرئيس بشار الأساسية؟

-إن رسالته الأساسية هي التحديث. انه يريد ان نعيش في "روح العصر". اننا نريد ان نكون جزءاً من هذا العالم، ومن دون التعاون مع العالم الخارجي، سنفشل في التطوير والتحديث. الرئيس يمد يديه ويفتحهما للتعاون

مع العالم كله. لقد رحب المسؤولون الرسميون وممثلو القطاع الخاص بنا في كل البلدان التي زرناها. وهذا مشجع للغاية.

ان الدكتور بشار، بنظرته الى الحياة وحماسه وتصميمه على التحديث هو أملنا في المستقبل الذي نرنو اليه. لا بد من الاعتراف بأن الطريق أمامنا ليس سهلاً، ولكن الدكتور بشار مصمم على التقدم، ونحن، سواء كنا وزراء أو مواطنين عاديين، معه حتى النهاية.

استراتيجية مزدوجة

هل لديكم استراتيجية اقتصادية؟

-استراتيجيتنا مزدوجة: ان نعالج القضايا الملحة الراهنة أولاً، ونجري

الاصلاحات الاساسية ثانياً.

القضية الملحة التي نواجهها هي التضخم في بعض مرافقنا الاقتصادية، ان معاملنا لا يمكن ان تعمل مدة ثماني ساعات يومياً لسبب بسيط: الطلب على انتاجنا داخلياً وخارجياً لا يستوعب الكميات التي ننتجها. ومن هنا كان همنا الأول هو زيادة الطلب على انتاجنا. ثم اننا رفعنا الرواتب والاجور في الداخل، واتخذنا بعض الاجراءات السريعة لمساعدة الفلاحين والتجار والصناعيين على الوفاء بديونهم المستحقة، وتبنينا استراتيجية واعدة لامتصاص البطالة من شأنها ان تضاعف الايرادات، وبالتالي ستضاعف الطلب على انتاجنا داخلياً.

ولكي نزيد الطلب الخارجي على انتاجنا، أبدينا استعدادنا للدخول في منظمة التجارة الحرة العربية التي ستزيل كل الرسوم الجمركية بين الدول العربية سنة 2005. وعقدنا اتفاقات ثنائية مع 14 بلداً عربياً، بينها المملكة العربية السعودية والامارات

العربية المتحدة والكويت والبحرين والعراق والأردن وبلدان عربية

أخرى، وتتضمن هذه العقود إعفاء الرسوم الجمركية مباشرة أمام بضائعنا ونتاجنا، وكان علينا، كما تعرف، ان نفتح اسواقنا للبضائع المنتجة في هذه البلدان، كما توجب علينا ان نغير مواصفات بضائعنا حتى تتسجم مع ذوق المشترين، بالإضافة الى قبول مبدأ المنافسة الحرة واسقاط الحماية القسرية. وهذا إشكال حقيقي! السبب - كما تعرف بلا شك - ان قطاع الصناعة في بلادنا كان محمياً حماية كاملة من الدولة خلال 50 عاماً، ولهذا بقي منيعاً على التحديث وعلى المنافسة الحرة، ولم يستطع ان يتكيف معهما.

الكارثة الكبرى التي حلت بصناعتنا هي ان صادراتنا منذ عام 1970 كانت موجهة بشكل أساسي الى الاتحاد السوفياتي، خصوصاً في النصف الأول من الثمانينات لتغطية مشتريات الأسلحة.

أسواق العملة الصعبة

وحين كنت وزيراً للاقتصاد في أوائل الثمانينات اتخذت قراراً بوجوب ارقام القطاع الخاص بأن يصدر الى اسواق العملة الصعبة 20 في المئة من نسبة الانتاج المصدر الى الاتحاد السوفياتي، لكن هذا القرار ألغي بعدما ذهبت الى الكويت عام 1979، على انني اعدته بعدما تسلمت وزارة الاقتصاد مرة اخرى عام 1985، وكان الكل ضد هذا القرار، ولكن تبين للجميع بعد ذلك انني على صواب، حينما بدأت السياسة الجديدة تؤتي ثمارها، خصوصاً بعدما اقتنع القطاع الخاص بالتحديث وخفض الكلفة وانتاج السلع التي تتناسب مع الأسواق الخارجية، وهذه السنة وضعنا سياسة جديدة للتصدير، أهم ما فيها إلغاء كل الضرائب والرسوم الجمركية على التصدير.

اقتصاد السوق

### ما هي استراتيجيتكم للمدى الطويل؟

-إن رغبتنا في خلق أسواق لإنتاجنا وسلعنا لا تعني التخلي عن حاجتنا لبناء استراتيجية متكاملة وشاملة لاقتصادنا. والاستراتيجية التي وقع اختيارنا عليها هي اقتصاد السوق.

ويسيء الناس فهمنا حينما نتحدث عن اقتصاد السوق، اذ يعتقدون ان اختيارنا وقع على الرأسمالية. كلا، ان ما نعنيه هو السماح لقوى العرض والطلب ان تلعب دورها في الاقتصاد، ولا يخطر لنا على بال ان الدولة ستتخلى عن واجباتها تجاه مواطنيها. دولتنا ستستمر في حماية مواطنينا، ولكننا لا نستطيع ولا يجوز لنا ان نتحكم بالأشعار بشكل اعتباطي ومسبق. ولإنجاح تجربة اقتصاد السوق لا بد لنا من بناء مؤسسات السوق، وبدأنا هذه المهمة بالموافقة بادئ الأمر على السماح بالمصارف. أصدرنا قراراً بجواز افتتاح المصارف الخاصة، ونحن ندرس الآن طلبات عدة تقدمت بها مصارف أجنبية، بل ان بعض هذه المصارف بدأ فعلاً بممارسة أعماله في المناطق الحرة. وهناك تشريعات جديدة تعطي لمصرف سورية المركزي الحرية الكاملة في الإشراف على السياسة النقدية في البلاد. وذهبنا أبعد من هذا، اذ أدخلنا مفهوم "سرية البنوك" ونحن الآن بصدد درس اقتراحات جادة لمنع تنظيف الأموال، بعدما بدأنا إصلاح الأنظمة الداخلية للمصارف في بلادنا.

الرئيس بشار الأسد شخصياً مهتم الى درجة كبيرة بتأهيل الكوادر الجديدة للعمل في الصيرفة. سأعطيك مثلاً: أثناء زيارتنا للبحرين، تم الاتفاق على ان يبادر "معهد البحرين للنقد والصيرفة" - وهو معهد معروف ومشهود له بالكفاءة والجدارة - الى مساعدتنا على انشاء معهد مماثل في بلادنا. وأرسلوا لنا اساندة وبرامج وأجهزة كومبيوتر، مما أتاح لنا افتتاح معهدنا الذي يعمل



الآن بكامل طاقته في اطار مصرف سورية المركزي، بالإضافة الى ان 20 سورياً انهوا تأهيلهم في ادارة المصارف في البحرين، كما تم تأهيل أربعين سورياً في "بنك عودة" في لبنان بناء على طلب من الرئيس بشار الأسد. ثم اننا ارسلنا بعثات للتأهيل والتدريب المصرفي الى المانيا وفرنسا، وصندوق النقد الدولي في واشنطن وصندوق النقد العربي في أبوظبي، واستضفنا عدداً من الندوات المصرفية في دمشق.

وجرى تعديل جذري على كل الأنظمة الداخلية في مصارفنا. بعضها اخذ يستخدم تقنيات الكمبيوتر الجديدة، والبعض الآخر في طريقه الى ادخال هذه التقنيات الجديدة، اعذرني إذا اعترفت لك ان موظفينا في المصارف بقوا بعيدين عن عالم المصارف الحقيقي في العالم لفترة طويلة من الزمن، وقد يتعذر علينا ان نتجاوز كل العقبات والصعاب في غضون سنتين، ولكننا نعمل من دون توقف ولا كلل.

لقد تقدمنا الى مجلس الشعب بمشروع مرسوم لتأسيس سوق للأوراق المالية، وبدأنا نضع أنظمتها الداخلية، بالتعاون مع صندوق النقد العربي. قد يتطلب انجاز هذا المشروع سنتين، ولكننا مصممون على انجازه.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، بدأنا بتحرير وارداتنا منذ عام 1985، وما زالت تتحرك ببطء، لكن بتصميم لإصدار ما يسمى "بالقائمة السلبية". أي اننا سنضع في قائمة واحدة كل المواد التي يحظر استيرادها، وكل ما عداها سيكون مباحاً للاستيراد، وهذا من شأنه ان يسهل الامور على المستوردين والمصدرين على حد سواء.

هل هناك نية لتوحيد أسعار الصرف؟

-لقد تطورت سياستنا في اسعار الصرف، وجرى تعديل اساسي على القانون 24. أصبح يحق للمواطنين، بموجب هذا التعديل اخراج ما مقداره 3 آلاف دولار، كما يحق لهم ان يدخلوا ما شاءوا من المبالغ بالقطع الاجنبي، ويمكنهم فتح حسابات مصرفية بالعملة الصعبة، واستخدام بطاقات الائتمان المصرفية حسب مشيئتهم. ان مصرف سورية التجاري يشتري العملات الاجنبية بالسعر ذاته المتداول في بيروت وشتورة والأردن والخليج، أي بسعر "البلدان المجاورة" تماماً. لكننا لم نبدأ بعد ببيع العملات الاجنبية على نطاق واسع بالسعر ذاته. هذا سيتحقق قريباً. اذ يتوقف على قدرتنا على تلبية الطلبات. على أي حال يتوجب ان نكون حذرين بعض الشيء. هل تشكل الديون الخارجية عبئاً على سورية والى أي حد؟

-لدينا نوعان من الديون: أولاً الديون المستحقة على المصرف التجاري السوري بلغت عام 1985 نحو 2.8 بليون دولار، واؤكد لك اننا ناضلنا بقسوة للتخلص من هذه الديون، ونجحنا في سدادها بالكامل منذ فترة طويلة، ان وضع المصرف التجاري السوري اليوم ممتاز، وهو من مصارفنا الرئيسية المعتمدة، ويمتلك ما يكفي من المدخرات والاحتياط والكل يطالب اليوم بالتعامل معه.

أما النوع الثاني من الديون فينقسم الى نوعين. ديون للدول الغربية وديون للدول الشرقية. وتم سداد كل الديون الغربية العائدة الى اسبانيا والدنمارك والسويد وبلجيكا وفرنسا والمانيا وايطاليا والنمسا، وما تبقى تمت جدولته. وعلى هذا لا توجد دولة غربية واحدة لديها ما تقوله لي حول ديونها. اما الديون المترتبة على البلدان الشرقية، أي روسيا وبلدان المعسكر السوفياتي سابقاً، فإننا ما زلنا نتفاوض مع اصحاب العلاقة من اجل التوصل الى تسوية

مرضية، اننا لا ننكر هذه الديون، ولا نقلل من أهمية العلاقات مع هذه الدول: لقد بنى لنا الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه الكثير من المشاريع ونحن فخورون بالصدقة العميقة التي تربطنا بروسيا بشكل خاص. انا أترأس اللجنة المشتركة للعلاقات السورية - الروسية ويحق لي ان اؤكد لك اننا نعمل كل ما في وسعنا للتوصل الى تسوية معقولة.

ما هي مشاريعكم لتشجيع الاستثمار؟

-لا بد من خلق "مناخ استثماري" لجذب الاستثمار، ونحن نولي هذا الموضوع أهمية خاصة، ليس لأننا نريد من العرب والاجانب ان يأتونا، ويستثمرون عندها. كلا! بل لأننا نريد من السوريين بالدرجة الأولى ان يتوقفوا عن اخراج أموالهم من البلاد، اننا نريد لهم ان يحتفظوا بهذه الاموال داخل البلاد، اي اننا نريدهم ان يحولوا مدخراتهم الى استثمارات.

لقد اجرينا تعديلات مهمة على القانون رقم 10 الخاص بالاستثمار، ولكننا ما زلنا بحاجة الى ان نكمل مناطقنا الصناعية الحرة التي سيجد فيها المستثمرون ما كانوا ينتظرونه، ويطالبون به. وكان مجلس الشعب صدق أخيراً على الاتفاق الذي ابرمناه مع "الميغا" جمعية البنك الدولي لضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

محكمة تجارية

وسيوافق مجلس الوزراء قريباً جداً على توسيع التشريع التجاري الذي تقدمت به وزارتنا. وهذا التشريع الموسع سيجيز اقامة شركات قابضة وسيسهل اجراءات التحكيم، وسيوفر للمواطنين اشكالا جديدة من العمليات المصرفية التجارية، كما اننا نفكر بإقامة محكمة تجارية جديدة ثبت في الخلافات التجارية الاستثمارية. وكما ذكرت سابقاً، فقد وقعنا اتفاقات ثنائية

مع عدد من البلدان، وسنوقع على اتفاقات مماثلة مع بعض البلدان الأوروبية.  
هل انتهت الحملة ضد الفساد؟

-ان الحملة ضد الفساد هي جزء من استراتيجية الرئيس بشار الأسد المتكاملة، وهي مستمرة من دون توقف، الرئيس يؤمن بأهميتها وجدواها. لدينا ادارة خاصة بالتفتيش. وهي تميط اللثام كل عدة ايام عن قضايا جديدة في الفساد تتطلب المعالجة السريعة والحكم لها أو عليها. على انه ليست كل القضايا المكتشفة كبيرة وواسعة الانتشار، ثم انه لا يمكن نشر كل التفاصيل عنها، فمثل هذه القضايا تؤثر في حياة الكثير من الناس ومصائرهم، ولهذا يتوجب علينا ان نكون في غاية الحذر عند تحديد من هو المذنب ومن هو البريء. ولعل الحاجة الى العدالة هي في أهمية الاستمرار في الحملة ضد الفساد.

### العلاقة مع العراق

ما هي أهمية علاقات سورية مع العراق ولبنان؟

-العراق سوق ضخمة، ولقد وقعنا اتفاقين جديدين معه، الأول يقتضي بإلغاء الرسوم الجمركية نهائياً على السلع التي لها منشأ سوري أو عراقي، والثاني يقضي بالقيام بمشاريع تنموية مشتركة.

لقد نجحت سورية في الاستفادة من برنامج "النفط للغذاء" تحت اشراف الامم المتحدة ووقعنا عقوداً مهمة تراوح قيمتها بين 900 مليون دولار وبلينيون دولار، وتشمل هذه العقود المواد الغذائية والمنسوجات والأدوية، وهذه تشكل أهم صادراتنا الى العراق، نحن سعداء بتحسين العلاقات الاقتصادية بين بلدينا بعد عشرين عاماً من القطيعة والتباعد، وسنستمر في تحسينها، نحن طبعاً لا نتحدث هنا في السياسة وإنما في الاقتصاد والتجارة.

أما علاقاتنا مع **لبنان** فإنها تتجاوز بكثير العلاقات الاقتصادية والتجارية. كان الرئيس حافظ الأسد علمنا بأن **لبنان** أهمية خاصة لسورية، وإذا كان **لبنان** يتمتع بصحة جيدة، فلا بد ان تتمتع سورية ايضاً بصحة جيدة، وإذا سارت الامور في **لبنان**، فلا بد ان تسوء ايضاً في سورية. **لبنان** بلد عزيز على قلوبنا، اننا نعتبره دعامة اساسية في اقتصاد الشرق الأوسط بكامله.

أين انتهت المفاوضات الحالية مع الاتحاد الأوروبي؟

-اننا نتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حالياً على اتفاق شراكة يتطابق مع اعلان **برشلونة**. وتدور المفاوضات حول خلق منطقة تبادل تجاري حرة بيننا. هنا لا تجري المنافسة بيننا وبين دول عربية اخرى، وانما ندخل في منافسة حرة مع أوروبا. هذا ليس بالأمر السهل. اننا نطالب الأوروبيين ان يمنحونا المزيد من الوقت لنكون أكثر استعداداً لقبول هذا التحدي، كما نطالبهم بمساعدتنا على اعادة بناء وتحديث صناعاتنا لنضمن بقاءها واستمرارها في عالم قاسي يقوم على المنافسة. هناك اجراءات احترازية لا بد من اتخاذها لضمان ميزان موضوعاتنا، ولكن ليس هناك من خيار آخر امامنا. اذ لا بد من قبول هذه الشراكة اذا كنا عازمين على ان نكون جزءاً من المجتمع الدولي. ان وزير التخطيط الذي يترأس المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أكد لي انه اذا قبل الاتحاد ان يمنحنا المساعدة التي نحن في حاجة اليها، فإن اتفاق الشراكة سيكون جاهزاً للتوقيع في نهاية هذا العام، أو بدء العام الجديد.

هل توصلتم الى حسم النقاش حول القطاع العام والخاص؟

-لا شك في ان اصلاح القطاع العام أمر حيوي بالنسبة لنا. لقد اتخذت القيادة السياسية في بلادنا قرارات جديدة تجيز لنا ان نستفيد من الخبرات العربية والاجنبية لإصلاح قطاعنا العام. وكان أول عقد وقعناه مع نبيل

كزبري الذي تسلم ادارة معمل الورق ومشتقاته في دير الزور. لقد أدخل نبيل شركات اجنبية في هذا المشروع بالإضافة الى شركته الخاصة شركة فانبيكس، ومقرها الرئيسي في فيينا.

وضع بعض المعامل في القطاع العام ممتاز، ولكنها مثقلة بالضرائب والديون، ونحن بحاجة الى ترتيب أوضاعها المالية. ان التشريعات الجديدة التي تصاغ حالياً ستمنح هذه المعامل الحرية في ادارة اعمالها، شريطة ان تحقق الربح، وأن تنافس القطاع الخاص، وان تنتج سلعاً تحتاج اليها الاسواق. ولا يقل القطاع الخاص أهمية وحيوية عن القطاع العام. ان الصناعيين ورجال الاعمال السوريين يملكون الرأسمال اللازم والقدرة الفنية، ولكن يتوجب عليهم ان يغيروا عقليتهم. عليهم مثلاً ان يتخلوا عن فكرة إقامة مشاريع أو معامل تدار لمصلحة عائلة واحدة، وان يؤسسوا شركات لها حضور في سوق البورصة. وعليهم ايضاً ان ينتقلوا من ذهنية الفرد الواحد الى ذهنية المؤسسة، من التوقع الفردي الى الانفتاح على العالم كله. إذا نظرنا الى غرف التجارة في **فرنسا** و**المانيا** والنمسا أو أي بلد متطور آخر فستجد انها مؤسسات حقيقية. علينا اذن ان نطور مؤسسات القطاع العام والخاص لتتمكن من تلبية الاحتياجات المنتظرة منها. وكما قال الرئيس بشار الأسد: "ان بناء المؤسسات خطوة مهمة جداً في حياتنا." انني متفائل بمستقبل الاقتصاد السوري. الحكومة تعمل ما ينبغي لها ان تعمل. وعلى القطاع الخاص ان ينهض لمواجهة التحدي. وما لم يتطور ويقبل التحديث، ويبني مؤسساته الخاصة به، فقد يكون من الصعب علينا ان نقوم بالمهمات الملقاة على عاتقنا، وعلى عاتقه ايضاً.

<https://www.sauress.com/alhayat/31070790>



## 11 - تعليق الدكتور محمد العمادي على محاضرة الدكتور عصام

الزعيم 22\11\2005بتاريخ

الأخوات والإخوة أشكر الأخ الأستاذ الدكتور عصام الزعيم على هذه المحاضرة القيمة التي أعطينا أبعاداً جديدة لموضوع هام من المواضيع التي تعالجها جمعية العلوم الاقتصادية بحكمة واقتدار. لقد استمعت إلى الأستاذ الدكتور المحاضر وهو يلقي محاضراته ويتفاعل مع الأفكار والنظريات. لقد أعطانا سجلاً تاريخياً لاقتصاد السوق والأفكار والنظريات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها المجتمعات ولم يرض علينا برأيه في النهاية فيما يراه صالحاً لبلدنا. لقد قدم لنا كعادته أفكاراً ونظريات وتحدث عن الخصوصيات بحيث فتح الأبواب أمامنا جميعاً لنستظل بظل الطيف الفكري الذي يوافقنا ولا أجد فيما قاله متسعاً لي للإضافة نقداً أو تقریباً. ومع ذلك فلا بد لي من أن أستغل هذه المناسبة لأدلو بدلوي في هذا المجال .

### أولاً- في منطلقات الفكر الاقتصادي في سورية :

على الفكر الاقتصادي أن يلامس الواقع ويأخذ بعين الاعتبار مشاكل المجتمع القائمة ومصالح فئات المجتمع المترابطة وآمال الناس وتوقعاتهم وتطلعاتهم لنلا يعتبر تنظيراً بعيداً عن هدف تصوير قضايا المجتمع، واكتشاف العوامل التي تتحكم فيها، أو تترايط معها، أو التي كانت السبب في تشكلها. ذلك أن جوهر التنظير الاقتصادي هو رؤية الواقع بأبعاده المختلفة وبعيون مجردة ثم العمل على وضع الرؤية الاقتصادية المستقبلية التي تسهم في رسم السياسة الاقتصادية للبلاد لذلك كانت دراسة تاريخ سورية الاقتصادي والاجتماعي والتعرف على تطور الفكر التنموي فيها والنقل الذي



أخذته التنظيمات العمالية والفلاحية وفكر الحزب ومنطلقاته والنزعة نحو إطلاق عنان القوى المنتجة مع التأكيد على مبادئ الحق والعدل أمراً هاماً. كما أن الفكر الاقتصادي والتنموي في سورية لا يمكن عزله عن الفكر التنموي العربي والدولي، ولا عن المشاكل والموضوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعالجها هذا الفكر طالما أننا نؤمن بوحدة وطننا العربي ونريد أن نكون فاعلين في عالم اليوم. لذلك لا بد من الإشارة إلى أهمية النقلة النوعية التي خطتها سورية للتوافق مع إخوتها العرب فالتوجه العالمي والعربي اليوم يؤمن بأن نظام السوق هو المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد الوطني، والذي يجب أن يرافقه:

- 1 - حماية الملكية الفردية.
  - 2 - ضمان حرية المنشآت الاقتصادية.
  - 3 - ضمان المزاحمة الشريفة.
  - 4 - تحقيق المساواة في الاستفادة من الفرص التي ينتجها السوق.
  - 5 - قوانين تضمن حماية الحقوق والتقاضي العادل وتنفيذ الأحكام.
- كما تتم المناداة اليوم عالمياً وعربياً بتحقيق الأهداف والمطالب التالية :
1. القضاء على البطالة.
  2. مكافحة الفقر.
  3. توسيع ممارسة الديمقراطية والحريات العامة وضمن الحقوق الإنسانية.
  4. التعاون بين الحكومات ورجال الأعمال.
  5. محاربة الفساد والإفساد.
  6. تعديل الأنظمة الضريبية بما يتلاءم مع تشجيع الاستثمار.

7. تأمين توازن الموازنة.
  8. إعادة تنظيم القطاع العام.
  9. إدخال الحكومة الالكترونية.
  10. تعميم المعرفة والتدريب للجميع.
  11. تمكين المرأة وإدخالها في الحياة الاقتصادية.
  12. منع تشغيل الأطفال.
  13. حماية الملكية الفكرية.
  14. محاربة تبييض الأموال والجريمة المنظمة والإرهاب.
- وأريد أن أؤكد هنا بأن سورية قد سارت خطوات هامة في طريق تحقيق هذه الأهداف.

#### ثانياً- بين السوق واقتصاد السوق :

لقد تطور مفهوم السوق وآلياته مع تطور المجتمعات فانتقل من المبادلة السلعية إلى التجارة بالأسهم والمشتقات والتغطية والضمانات وتلعب الآن قوى العرض والطلب دورها في تحديد السعر وتوجيه الموارد وتوزيع الثروات. ففي تاريخ الفكر الاقتصادي، كان هنالك الكثير من الاقتصاديين الذين مجدوا آلية السوق وحذروا من المشاكل والصعوبات التي تواجه أي مجتمع يتجاهل اليد الخفية التي تنسق أعمال السوق وساقوا الأمثلة التي تظهر أن المحاولات الحكومية الرامية لحل مشاكل الأسواق أو التدخل فيها أدت في بعض الحالات إلى خلق مشاكل وصعوبات أكبر مما أريد اجتنابه. إلا أن المشاكل التي خلقها نظام السوق من تجميع الثروات في يد القلة وانتشار الفقر واستغلال رأس المال للعمال كانت أكبر من أن تخفيها محاسن السوق مما أدى بالكثير من الاقتصاديين، إضافة إلى الفلاسفة وأصحاب النظريات

الاجتماعية الكبرى وحتى الأمريكيين، إلى نقد نظام السوق الذي انقلب إلى نظام رأسمالي يتحكم فيه رأس المال بتسيير الحياة الاقتصادية لمصلحة أصحابه، والمطالبة بتثذيبه وتهذيبه وحتى استبداله بنظام يجري فيه تحديد الأسعار بإرادة الإنسان لا بعوامل العرض والطلب، فظهرت المذاهب الاجتماعية الكبرى كالشيوعية والاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية والدولة التي تملك وتدير إلى غير ذلك من نظريات دول الرفاه والرعاية الاجتماعية. فالاقتصادي جون كينيث غالبريث الأستاذ في جامعة هارفرد والسفير الأمريكي الأسبق في الهند تحدى في كتبه "الرأسمالية الأمريكية" و "مجتمع الوفرة" و "الدولة الصناعية الحديثة" الآراء السائدة آنذاك في أمريكا حول استقلالية المستهلكين في اتخاذ قراراتهم وإنجازات الشركات العملاقة. فقد بين أن اقتصاد اليوم إنما توجهه بيروقراطيات كبيرة لا أسواق منافسة. ولم يكن غالبريث الوحيد في نقده لنظام السوق الحر بل كان هناك اقتصاديون كثرون وجدوا هذا النقص في نظام السوق منذ ريكاردو وحتى ليستر ثورو. وهكذا نرى أن أطراف الفكر الاقتصادي تغطي توجهات مختلفة من الحرية الاقتصادية إلى التخطيط المركزي الذي يحدد الأسعار إلى إزالة الحكومات كما هو الأمر عند الفوضويين.

### ثالثاً- اللجوء إلى الاجتماعي بدلاً عن الرأسمالي والاشتراكي 5 :

وفي ضوء هذا الغنى الفكري ترعرعت ونشأت في أمريكا وأوروبا جمعيات مختلفة تنادي بعيداً عن الرأسمالية والاشتراكية بالاقتصاد الاجتماعي مثل:

- جمعية الاقتصاد الاجتماعي The Association for Social

Economics التي أحدثت في عام 1941 في واشنطن.

ونشرت مؤلفات ودوريات مثل:

- International Journal - المجلة الدولية لعلم الاقتصاد الاجتماعي
- A of Social Economics- مجلة روتلج للاقتصاد الاجتماعي
- Routledge Journal Review of Social Economy - الاقتصاد الاجتماعي
- Social Economy by Clarks للمؤلف كلارك ايفرلنك
- Everling -الاقتصاديات الاجتماعية وسلوك السوق في المحيط الاجتماعي
- Social Economics: Market Behavior in Social Environment by Gray Becher and Kevin M. Murphy

وكانت الدول الاسكندنافية سباقة في تحقيق اقتصاد الرفاه والذي ساعد في تحقيقه التقدم الاقتصادي الذي حققته هذه الدول والذي يختلف عن أوضاع البلدان النامية. وفي أوروبا التي حظيت في فترة معينة بأنظمة اجتماعية متقدمة اضطرت مؤخراً تحت وطأة العجز في الموازنة إلى إعادة النظر في شمولية رعايتها الاجتماعية واتساعها فأصدر الاتحاد الأوروبي في عام 1994 كتاباً أبيض سمي E. V. White Paper on Economic Policy : ولقد أثار هذا الكتاب الاهتمام بالمفهوم الجديد للاقتصاد الاجتماعي لما له من أثر على تشغيل اليد العاملة وتقديم الخدمات الاجتماعية. ولقد عرّف الاتحاد الأوروبي الذي وقعنا معه بالأحرف الأولى على اتفاقية التشاركية " الاقتصاد الاجتماعي" بأنه يشمل أنواعاً جديدة من الخدمات الاجتماعية المقدمة للجمهور تصل بين الخدمات التجارية والخدمات الحكومية. وبمعنى آخر بأن الاقتصاد الاجتماعي هو قطاع جديد يشتمل على مشاريع تمتد من مشاريع ممولة حكومياً إلى مشاريع مدعومة حكومياً إلى مشاريع شبه تجارية كلها تساعد في خلق فرص العمل وتقديم الخدمات لمحتاجيها .

### ثالثاً- ما هو الوضع في سورية :

والآن إذا عدنا إلى بلدنا سورية- فقد كان نظامنا الاقتصادي يتطور مع تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية التي مرت بنا. ولم يكن التخطيط في البداية إلا محاولات أولية أخذت شكلها في تحديد الأهداف والاستثمارات ومشاريع القطاع الخاص في إطار هدف مضاعفة الدخل القومي خلال مدة عشر سنوات تماشياً مع ما كان عليه الأمر في الإقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة. لقد كانت قوى العرض والطلب في تلك الفترة هي التي تحدد الأسعار فيما عدا أسعار بعض السلع الأساسية في حياة المواطن كالبخبز والسكر والمحروقات. وتنامت فيما بعد عمليات التخطيط لتشمل تحديد خطط إنتاج القطاع العام ولتقوم وزارة التموين بالاشتراك مع الجهات المنتجة في تحديد الأسعار حتى وجدنا أن عملية التسعير قد شملت مختلف أنواع السلع المعروضة في المخازن أو السلع التي تمكن مراقبو التموين من التعرف عليها .

أدت عمليات التخطيط إلى التركيز على كميات الإنتاج لا قيمها ولا جودتها. كما ابتعدت عن موضوع اقتصادية المنشآت الإنتاجية المتمثلة بالربح، وساعدت وزارة المالية في أخذ سيولة القطاع العام وإجباره على اللجوء إلى المصارف وتحمله أعباء الديون والخسارات حتى ناء بما حمل من أثقال. كما أدت عمليات التسعير غير العادل إلى اختفاء بعض السلع وظهور السوق السوداء، كما أدت إساءات الاستعمال التي تمت من خلال الموافقات التي كانت تعطى لشراء سلع القطاع العام إلى نهب هذا القطاع وتراكم ثرواته في أيدي المستغلين، كما أدت بعض عمليات التسعير إلى رداءة الإنتاج وانخفاض نوعيته والى تهريب بعض سلعنا كالأدوية إلى

الدول الأخرى مما جعلنا نبدأ بمراجعة عمليات التخطيط وعمليات التسعير وإعادة النظر فيها.

لقد وضعنا في عام 1992 في لجنة إدارة الاقتصاد الوطني تصورنا لما يجب أن يكون عليه وضع القطاع العام واتهمنا وقتها بالخروج عن المبادئ المعتمدة وبعد سنوات طويلة تم اعتماد ما اقترحنه على أنه الإصلاح بعينه. وأذكر بالخير الجراة التي أقدمت بها الحكومات السابقة عندما سمحت، وحتى قبل صدور القانون رقم 10 في عام 1991، للقطاع الخاص بإقامة المطاحن نظراً لقصور طاقات الطحن لدى القطاع العام رغم أن هذا القطاع كان محصوراً بالقطاع العام- كنا نستورد القمح ونرسله إلى لبنان للمطاحن التي أقامها 7 السوريون الذين تركوا مطاحنهم المؤممة في سورية وأقاموا بديلاً عنها في لبنان ثم نعيد الدقيق إلى سورية. وكنا في جميع هذه الحالات نبتعد عن استخدام اصطلاح "اقتصاد السوق" لأنه كان لهذا المصطلح انعكاسات اقتصادية واجتماعية تتعلق بالمنطلقات الأساسية للسياسة الاقتصادية والدستور ومبادئ الحزب والتي كان لا يمكن لأحد أن يحسمها إلا القيادة السياسية. وحتى لو حسمت القيادة السياسية الأمر- كما فعلت فعلاً- فان ذلك لم يمنع المثقفين من تناول الموضوع سلباً وإيجاباً بحرية كاملة. وظل الأمر كذلك حتى توقيع اتفاق برشلونة في عام 1994 الذي جاء فيه بأن التعاون الاقتصادي بين مجموعة الدول الأوروبية ودول بحر الأبيض المتوسط يجب أن يتم على أساس اقتصاديات السوق .

وهنا اشتد النقاش بين واضعي السياسة والمثقفين إلى أن حسم مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم نشره دون اعتماده هذا الموضوع عندما نص هذا البرنامج على ما يلي: يعتبر برنامج الإصلاح الاقتصادي إعادة



صياغة علاقة الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي أحد أهدافه الأساسية، وتنطلق هذه العملية (عملية إعادة الصياغة) من التوجه نحو تحقيق مستوى أعلى من التكيف التدريجي للاقتصاد السوري مع التوجهات المعاصرة للاقتصاد العالمي وخاصة فيما يتعلق:

- الأخذ باقتصاد السوق.

- تحرير التجارة.

- التشجيع على الاستثمار.

ثم جاء القرار باعتماد نظام "اقتصاد السوق الاجتماعي" جرياً على ما قامت به دول أخرى كالصين مثلاً عندما أخذت باقتصاد السوق الاشتراكي لقد كان هدف الصين الإبقاء على النظام السياسي والحزب الذي يمثله قائماً مع التكيف مع مقتضيات العولمة والرغبة في دخول السوق الدولية والاستفادة من الاستثمارات الأجنبية.

#### رابعاً- ماذا نريد نحن من اقتصاد السوق الاجتماعي:

إننا نتوقع أن يسهم نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في رفع كفاءة توزيع الموارد وفتح أبواب الحرية أمام المبادرات الاقتصادية وجعل التنافس الشريف وسيلة لرفع مستوى الجودة وخفض التكلفة وإتاحة المزيد من السلع والخدمات للمواطنين، كما يجب أن يهدف في رأينا 8 إلى تحقيق منفعة جميع فئات المواطنين من عمال وأرباب عمل وفلاحين وحرفيين وطلاب وموظفين، وأن يلبي الحاجات الاجتماعية المتطورة مستلهماً طموح المجتمع في معالجة صعوباته وتحدياته، ومعبراً عن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تهم هذا المجتمع وتخطله آفاق المستقبل. أي أن اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب تحقيق أمرين أساسيين:



- 1 سوق حرة.

- 2 دولة قوية.

وكلاهما يمثلان دور الدولة في الاقتصاد الوطني:

- الأمر الأول وهو يتعلق بتحرير قوى العرض والطلب من القيود التي تعرقل سيرها وإزالة اختناقات الاحتكارات والقوى التي تعرقل المزاحمة الحرة والشريفة. ووضع القوانين والأنظمة التي تكفل ذلك واستكمال مؤسساتها وتنظيماتها.

- أما الأمر الثاني فيتعلق بدور الدولة- ولا أقول بدور القطاع العام- لأن هناك فرقاً واسعاً بين هذين الدورين ولا يختلف أحد في أن على الدولة أن تمارس وظائفها التقليدية بالحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدل والحفاظ على المال العام والبيئة، وتقديم خدمات التعليم والصحة، والقيام ببناء الطرق والمرافئ والمطارات، وكذلك السدود ومشاريع الري والصرف، وجرّ مياه الشرب وتنفيذ مشاريع الصرف الصحي. كما أصبح من الواضح أن على الدولة أن تعمل على حماية الزراعة وضمان حصول المواطن على رغيف خبزه ومواده الغذائية الأساسية، وتأمين فرص العمل وتقديم الرعاية الاجتماعية والعناية بالمعوقين وتحسين توزيع الدخل ومحاربة الفقر والنهوض بالمناطق الأقل نمواً في البلاد. كما أنه لا يختلف اثنان في أن من واجبات الدولة أن تقوم بوضع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة الداخلية والخارجية وأن تنظم أمور النقد والتداول ووضع سياسات الضرائب والإنفاق وتحديد سعر إعادة الحسم لدى مصرف سورية المركزي والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية والتجارية والشركات المختلفة للتأكد من سلامة أعمالها وتوافقها مع القوانين والأنظمة السارية المفعول.

كما أن عليها واجب خلق مناخ ايجابي لاستثمار رؤوس الأموال، وتشجيع الإنتاج وتفعيل قوى السوق بما يخدم المزاحمة الرامية إلى تحسين الجودة وإقلال التكلفة 9. كما أن على الدولة أن تقوم بتعميم المعرفة بالتقنيات الجديدة وتسهيل اقتنائها وإجراء البحوث والدراسات المؤدية إلى حسن استخدام الثروات والموارد، وإقامة نظام إحصائي وإعداد خطط وتوجهات استشرافية ترسم آفاق النمو والتطور في مختلف المجالات. أما قيام الدولة نفسها بإقامة المشاريع الإنتاجية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها فهذا أمر يخضع للظروف التي تمر بها الدولة ولأهمية المشروع بالنسبة لها ولمدى إقبال القطاع الخاص على تنفيذه أو عدمه، وبالتالي فإن القطاع العام الاقتصادي أمر قائم ومتابعة عملية إصلاحه عمل أجدى من أي عمل آخر، ولم يعد إصلاح المؤسسات المتعثرة سراً وإنما هو مبادئ تنتظر من يملك القدرة والجرأة على تطبيقها. وفي القرار ذي الرقم 102 الذي أصدرته القيادة عام ألفين ما يُعني عن البحث عن أساليب أخرى. وبالتالي فإن توسيع هذا القطاع أو عدمه أو أي إجراء يتخذ فيه - في رأيي- لا يخضع لقانون وإنما للمصالح التي تراها الحكومة في ضوء الوقائع التي تمر بها. ومن الأمثلة على ذلك إقامة عدد من المخابز أيام حرب تشرين التحريرية. وأن ممارسة الدولة لهذه الوظائف لا يعني حصرها بها وإنما يجب أن يسمح للقطاع الخاص بأن يشارك بها كالتعليم والصحة وتنفيذ المشاريع والتجارة الداخلية والخارجية والمصارف والتأمين والزراعة والصناعة، وألا تكون الدولة مزاحمة للقطاع الخاص في هذه المجالات وإنما مشجعة ومرغبة ومنظمة ومراقبة لأعماله.

ولا شك أن هناك أعمالاً سيادية لا يملك حق القيام بها إلا الدولة وهي خارج موضوع أي نقاش كتحقيق الأمن والعدالة وإصدار النقد على سبيل المثال. والهدف في كل ما تقوم به الدولة هو تقديم الخدمة والرعاية والتنظيم والمراقبة ومنع التجاوز والتعدي على حقوق الآخرين. أي يجب ألا يكون قيام الدولة بدورها الذي ذكرناه أعلاه تسلطاً من جهازها الإداري على الشعب، بل خدمة لهم ورعاية لأموالهم. فهل نحن قادرون على أن نحقق السوق الحرة والدولة القوية؟ إن الجواب هو في قناعتنا وإرادتنا.

أما في الأزمات التي تمر بها البلاد وما تواجهه سورية الآن من تحديات فللدولة أن تتخذ ما تراه من إجراءات لحماية حياة مواطنيها لا يحدها في ذلك إلا مبادئ العدالة والمساواة بين الناس. ولنا في تجربة تشرين التحريرية وحصار الثمانينات ما يؤكد قدرتنا كمجتمع متلاحم على التغلب على جميع الصعاب 10 .

وأريد أن أخلص مما قلته بأننا في اعتمادنا لنظم السوق الاجتماعي إنما نتابع التطور الذي فرضته علينا متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والواقع العربي والدولي الذي لا مفر لنا من الانتماء إليه والتفاعل معه. وأعود لأقول بالنسبة لدور الدولة في الاقتصاد الاجتماعي: رحم الله الخليفة عمر بن الخطاب عندما قال " :إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم. فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها. يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمسست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية".

## 12 – بحث للأستاذ الدكتور محمد العمادي، صندوق النقد الدولي

الأستاذ الدكتور محمد العمادي

### Contents

- أهداف صندوق النقد الدولي: ..... 52
- الوسائل التي يستخدمها صندوق النقد الدولي: ..... 52
- السياسات الجديدة في صندوق النقد الدولي: ..... 53
- أجهزة صندوق النقد الدولي: ..... 54
- موارد صندوق النقد الدولي: ..... 55
- حقوق السحب الخاصة: ..... 56
- خدمات صندوق النقد الدولي: ..... 56
- قروض صندوق النقد الدولي: ..... 56
- صفات الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي: ..... 57
- مهام صندوق النقد الدولي: ..... 58
- حصص الدول في رأسمال صندوق النقد الدولي: ..... 59

### صندوق النقد الدولي

الأستاذ الدكتور محمد العمادي

اجتمع في عام 1944م ممثلو أربع وأربعين دولة في مدينة بريتون وودز في ولاية نيوهامشير في الولايات المتحدة الأمريكية ووضعوا إطاراً للتعاون الاقتصادي الدولي لتفادي أخطار الكساد العالمي، محدثين مؤسستين مهمتين هما: **المصرف الدولي للإنشاء والتعمير** [ر] International Bank for

Reconstruction and Development، وصندوق النقد الدولي  
International Monetary Fund

- أهداف صندوق النقد الدولي:

تمّ إحداث صندوق النقد الدولي في عام 1945م وهو أحد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيه في عام 2002م (183) عضواً ويرمي الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

- - التوسع المتوازن للتجارة العالمية.
- - استقرار أسعار الصرف.
- - استبعاد التسابق على تخفيض قيم العملات.
- - تصحيح موازين المدفوعات.

- الوسائل التي يستخدمها صندوق النقد الدولي:

- يستخدم الصندوق لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه الوسائل الآتية:
1. يقوم بالاطلاع على السياسات والتطورات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء وعلى المستوى العالمي.
  2. ويقدم النصح للدول الأعضاء، فقد طلب الصندوق من اليابان في عام 2000م مثلاً خفض أسعار الفائدة وتشجيع إعادة هيكلة المصارف والشركات، كما طلب الصندوق من المكسيك إعادة النظر في رساميل المصارف. وفي عام 2001م حذر الصندوق من مخاطر التراجع الاقتصادي العالمي.
  3. ويقوم الصندوق بتقديم القروض الى الدول التي لديها مشكلات في موازين مدفوعاتها، أي عجز ناجم عن قصور قيمة صادراتها في تغطية قيمة مستورداتها، ففي عام 1997-1998م مثلاً قدم الصندوق الى كوريا الجنوبية

(21) مليار دولار. وفي عام 2000م قدم لكينيا (52) مليون دولار كجزء من قروض قيمتها (193) مليون دولار من أجل تنفيذ برنامج مكافحة الفقر وتسهيل النمو.

4. كما يقوم الصندوق بتقديم المعونة الفنية للحكومات والمصارف المركزية عن طريق تقديم الخبراء والدراسات والتدريب.

5. ويقدم الصندوق في اجتماعاته مع خبراء الدول منبراً لبحث السياسات الوطنية التي لها علاقة بعمله، ويعمل، وفق رأيه، على جعل العولمة [ر] تخدم الجميع.

6. يركز الصندوق على السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالموازنة وإدارة النقد والاعتماد وأسعار الصرف وتنظيم القطاع المالي المتعلق بالرقابة على المصارف والمؤسسات المالية.

7. كما يركز الصندوق على السياسات الهيكلية القطاعية التي تؤثر في السياسات الكلية.

#### - السياسات الجديدة في صندوق النقد الدولي:

استن المدير التنفيذي الجديد للصندوق السيد هورست كوهلر سياساتٍ جديدة تنفادي الأخطاء التي وقع فيها الصندوق في أزمة بلدان جنوب شرقي آسيا في أواخر التسعينات من القرن الماضي. وتتلخص هذه السياسات بما يلي:

- 1- العمل على تطوير النمو الاقتصادي غير التضخمي المستمر الذي يفيد جميع الشعوب وتشجيعه.
- 2- أن يكون الصندوق موضع الثقة في ثبات نظام النقد العالمي.

• 3- أن يركز على السياسات الكلية والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتحقيق الصالح العام.

• 4- أن يكون مؤسسة مفتوحة تتعلم من التجارب والنقاش.

• 5- وأن تتطور بصورة مستمرة بما يتوافق مع الظروف.

### أجهزة صندوق النقد الدولي:

بموجب أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق يُعدّ «مجلس الحكام» أعلى سلطة في الصندوق، ويتألف من ممثل عن كل دولة من الدول المنتسبة الى الصندوق، ويجتمع مرة في السنة في واشنطن - مقر الصندوق - أو في أي دولة أخرى، وينفرد هذا المجلس المسمى Board of Governors باتخاذ القرارات المهمة التي تحدد السياسات والتوجهات الأساسية major policy issues في عمل الصندوق.

كما يوجد في الصندوق مجلس تنفيذي يضم أربعة وعشرين عضواً يمثل كل واحد منهم دولة أو مجموعة من الدول وفق عدد الأصوات التي يحرزها كل عضو. ويجتمع هذا المجلس أسبوعياً وكلما اقتضت الحاجة، ويدير الأعمال اليومية في الصندوق day to day policies.

أما الأعضاء الدائمون فهم: (أمريكا، إنكلترا، اليابان، ألمانيا، فرنسا، الصين، روسيا، السعودية)، وفقاً لمبالغ مساهماتهم في رأسمال الصندوق وموارده. ويأتي بعدهم الأعضاء المنتخبون البالغ عددهم ستة عشر عضواً. وتوجد في الصندوق عدة لجان تتولى أعمالاً مختلفة منها:



• آ- لجنة النظام النقدي والمالي الدولي: International Monetary and Financial Committee  
Interim and Financial Committee التي حلت محل اللجنة المؤقتة. Interim Committee

• ب - وتوجد لجنة أخرى تسمى: لجنة التنمية Development Committee.  
Committee.

يجرى التصويت في مجلس المحافظين وكذلك في المجلس التنفيذي حسب عدد الأسهم التي يمتلكها كل عضو. وكان الجهاز الفني والاداري للصندوق حتى نهاية عام 2002م يتألف من (2800) موظفاً من جنسيات نحو (133) بلداً. وتدفع الدول حصتها بما يعادل خمس وعشرين بالمئة منها بالقطع الأجنبي والباقي بعملةها الوطنية. ويمكن للصندوق أن يطلب تحويل المساهمة بالعملة الوطنية الى مساهمة بالقطع الأجنبي.

#### - موارد صندوق النقد الدولي:

يحصل الصندوق على المال اللازم لتمويل عملياته وتقديم القروض لدعم موازين المدفوعات من رأسماله، ومن السوق المالية، ومن الاتفاقات التي يعقدها مع الدول لتأمين الأموال اللازمة له، وذلك مثل الترتيبات العامة للاستقراض المعروفة بـ(GAB) التي تم إحداثها في عام 1962م وتضم إحدى عشرة دولة مساهمة فيها. والترتيبات الجديدة للاستقراض المعروفة بـ(NAB) التي أحدثت في عام 1997م والتي تضم خمساً وعشرين دولة مساهمة فيها. كما يوجد لدى الصندوق الإمكانية لاستقراض (46) مليار دولار من الأسواق المالية.

### - حقوق السحب الخاصة:

نظراً لتقلبات أسعار العملات المختلفة لتأمين السيولة اللازمة في الأسواق الدولية فقد أحدث الصندوق ما يشبه العملة الخاصة به أسماها: حقوق السحب الخاصة [ر]، وهي عملة دفترية تستمد قيمتها من نسب محددة من قيمة العملات المشكلة لها، والتي هي الآن اليورو والين والاسترليني والدولار.

### - خدمات صندوق النقد الدولي:

يقوم الصندوق بتقديم العديد من الخدمات للدول الأعضاء منها:

- 1- تقديم النصح حول السياسات والتطورات المالية والاقتصادية الدولية والوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن خبراء الصندوق يجتمعون بشكل منظم مع المسؤولين الحكوميين في كل دولة لمراجعة السياسات والإجراءات، وتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية في كل دولة، وتقديم المقترحات اللازمة لتحقيق الانسجام بين هذه الأوضاع والنظم النافذة في الصندوق، مما يؤدي إلى تطوير الأداء المالي والاقتصادي في تلك الدولة.
- 2- المراجعة السنوية الوطنية لسياسات الدول الأعضاء وإجراءاتها لمعرفة مدى انسجامها مع أعمال الصندوق.
- 3- المراجعة العالمية لأوضاع الاقتصاد العالمي ومعرفة معوقات نموه.
- 4- المراجعة الإقليمية لمناطق معينة تشترك بصفات اقتصادية متشابهة.

### - قروض صندوق النقد الدولي:

توجد أنواع مختلفة من القروض يقدمها الصندوق، منها:

• 1- قروض الاستعداد الائتماني لدعم الدولة المعنية أو ما يسمى Stand- By Credit Arrangement، وهو تمويل يعطى للدولة المعنية، وتكون مدته من سنة الى سنة ونصف السنة، ويخصص لمعالجة المشكلات القصيرة الأجل لموازن المدفوعات.

• 2- قروض نافذة التمويل الممدد Extended Fund Facility: وهي قروض تعطى للدولة المعنية، وتكون مدة القرض منها من ثلاث الى أربع سنوات، وذلك لمعالجة المشكلات البنوية، ويصاحبه عادة وضع برنامج تنموي لمعالجة هذه المشكلات.

• 3- تم في عام 1999م إحداث نافذة تمويلية خاصة «لخفض معدلات الفقر ودفع النمو» المعروفة بـ Poverty Reduction and Growth Facility وحلت محل نافذة التصحيحات الهيكلية: Enhanced Structural Adjustment Facility.

• 4- قروض التسهيل التمويلي التعويضي Contingent credit line: وهو قرض يعطى لأجل قصير لمعالجة مشكلة قصيرة. كما توجد قروض تقدم للدول في الحالات الطارئة.

#### - صفات الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي:

تتصف القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بأنها مشروطة بما

يلي:

• 1- اتباع السياسات (الشرطية) conditional التي تحقق إعادة التوازن للاقتصاد.

• 2- أنها محددة بمدة زمنية معينة.

- 3- على المقترض تسديد هذه القروض قبل التسديد لأي دين آخر.
- 4- على المقترض أن يدفع الفائدة السائدة في السوق إضافة إلى رسم خدمة ورسم التزام بالإضافة إلى رسم إضافي يسمى (surcharge).
- 5- الالتزام بالضوابط المحددة في كيفية الحصول على القروض.
- 6- اجراء تقويم على مدى التزام المصرف المركزي باتباع الأصول المحددة لعملياته.
- 7- وإقراض الصندوق يمكن أن يشجع الدول الكبرى على أن تشاركه في اقراضه للدولة المعنية وبذلك يكون جاذباً لقروض أخرى.
- أما المعونات الفنية التي يقدمها الصندوق فهي تقديم النصح وكذلك المساعدة المالية في شكل تمويلٍ ومِنحٍ وخبراء وتجهيزات.

#### - مهام صندوق النقد الدولي:

- تدعيم النظام المالي والنقدي الدولي
- من المهام الأساسية لصندوق النقد الدولي القيام بتقوية القطاعات المالية في الدول الأعضاء من النواحي التالية:
- - النواحي القانونية والتنظيمية والرقابية للمصارف.
- - مدى كفاية رؤوس الأموال.
- - أنظمة محاسبية معتمدة.
- - إدارة جيدة للشركات.
- - اعتماد النماذج والأنظمة الدولية.
- - التشجيع على الانفتاح ونشر الإحصاءات.
- - الشفافية والمسؤولية و Transparency and Accountability.

ويتعاون الصندوق في قيامه بهذه المهام مع:

- - القطاع الخاص في عمليات منع الأزمات وحلها.
  - - المنظمات والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية [ر] وبنك التسويات الدولي والمنظمات الاقليمية الأخرى.
- كما يعمل الصندوق على تخفيف الفقر، والإسهام في تخفيف الديون والغائها، وخاصة في الدول الراضحة تحت وطأة الديون الثقيلة ( HIPC )  
.Heavily Indebted Poor Countries

ولقد استفادت اعتباراً من حزيران 2001 م نحو ثلاث وعشرين دولة من هذه المساهمة في تخفيف الديون، وكان منها تسع عشرة في إفريقيا السوداء.

#### - حصص الدول في رأسمال صندوق النقد الدولي:

تبلغ حصة سورية في رأسمال الصندوق مبلغ (600 000) (293) وحدة حقوق سحب خاصة (SDR) يقابلها (3186) صوت. وبالمقارنة مع الدول الأخرى نرى أن حصة سورية تبلغ 0.75 بالمئة، أما حصص الدول الكبرى فهي كما يلي: أمريكا 18%، ألمانيا 6%، اليابان 6%، إيطاليا 5%، فرنسا 5%.

الأستاذ الدكتور محمد العمادي

## **The International Monetary Fund**

Prof. Dr Mohammed Al Emadi

Met in 1944, representatives of 44 countries in Bretton Woods in New Hampshire in the United States and set up a framework for international economic cooperation to avoid the risks of global recession, causing two important institutions: the International Bank for reconstruction and development r International Bank for Reconstruction and Development, International Monetary Fund and the International Monetary Fund.

### **The objectives of the IMF:**

The IMF was created in 1945, is one of the specialized agencies of the United Nations, the number of its Member States in 2002 (183) as a member of the Fund aims to achieve the following:

- The balanced expansion of world trade.
- Exchange rate stability.
- Excluding currency devaluations race.
- Correct the balance of payments.
- Methods

The Fund is used to achieve the above objectives the following means:

- 1 does the policy and economic and financial developments in Member States and at the global level.
- 2 offers advice to Member States, the Fund has asked Japan in 2000, for example, lower interest rates and encourage the restructuring of banks and companies, the Fund also asked Mexico



to review the capital requirements of banks. In 2001, the Fund warned of the risk of the global economic downturn.

- 3 the Fund to provide loans to countries with balance-of-payments problems, any shortfall resulting from inadequate exports to cover the value of its imports, in 1997 and 1998, for example, the Fund provided to South Korea (21) billion dollars. In 2000 he presented to Kenya (52) million dollars as part of the loans worth 193 million dollars for the implementation of the poverty reduction and growth facility.

- 4 Fund is also providing technical assistance to Governments and central banks through the provision of experts, studies and training.

- 5 the Fund provides in his meetings with experts a forum to discuss national policies related to the work and, in his view, to make globalization inclusive r.

- 6 UNIFEM focuses on macro-economic policies on budget and cash management, credit, exchange rates and financial sector regulation on the control of banks and financial institutions.

- 7 as UNIFEM focuses on sectoral structural policies influencing macro policies.

#### **IMF New policies:**

Based on the Fund's new Executive Director Mr. Horst Koehler, new policies to avoid the errors that occurred in the South-East Asian crisis in the late 1990s. These policies are summarized as follows:

- 1 work to develop non-inflationary sustained economic growth which benefits all peoples and encouraged.
- 2 the Fund should be subject to confidence in the stability of the global monetary system.
- 3 focus on macro-policy and collaboration with other institutions for the common good.
- 4 to be an open institution, learn from experience and discussion.
- 5 and evolve continuously in accordance with circumstances.
- Handheld computer

Under the provisions of the Convention on the establishment of the Fund is the «Board» the Fund's highest authority, composed of a representative of each of the States associated with the Fund, and meets once a year in the Washington headquarters of the Fund or in any other State, and its unique named Board of Governors to take important decisions that determine the policies and main orientations of major policy issues in the work of the Fund.

The Fund also has an Executive Council consisting of twenty-four members, each of whom represents a State or group of States according to the number of votes each Member achieves. The Board meets on a weekly basis and as needed, and manages the day-to-day Fund day to day policies.

**I M F permanent members:**

The permanent members are: (America, England, Japan, Germany, France, China, Russia, Saudi Arabia), the amounts of

their contributions to fund capital and resources. And come after them elected members of sixteen members.

There are several committees fund the various acts including:

A Committee of the international monetary and financial system: The International Monetary and Financial Committee that replaced the Interim Committee. Interim Committee

B there is another Committee called: Development Committee Development Committee.

Voting in the Board of Governors and the Executive Board as the number of shares held by each Member. He was the technical and administrative rules of the Fund until the end of 2002 consists of (2800) of nationalities (133). And States pay a share equal to 25 percent of foreign currency and the rest in national currency. And the Fund may request the conversion contribution in national currency to foreign currency.

#### **IMF Resources:**

The Fund Gets the money needed to finance operations and loans to support the balance of payments of the capital and financial market, and the agreements with the States to provide the necessary funds, such as the General arrangements to borrow (GAB), which was introduced in 1962 and included eleven state contribution. The new arrangements to borrow (NAB) created in 1997 and comprising twenty-five State contribution. There is also the possibility to borrow 46 billion dollars in the financial markets.

Special drawing rights

Because of currency fluctuations to ensure liquidity on international markets, the latest Fund what looks like its own currency called special drawing rights [t] his book was derived from specific percentages of the value of the currency problem, which is the euro and the yen, Sterling and the dollar.

#### **IMF Services:**

The Fund will provide many services to Member States, including:

- 1 provide advice on policies and the international financial and economic developments. It should be noted that staff meet regularly with government officials in each State to review policies and procedures, and evaluating the economic and financial situation in each country, and the proposals for harmonization of these modes and window systems, leading to the development of financial and economic performance in that State.
- 2 annual review of the national policies of States for compatibility with the work of the Fund.
- 3 review of world economic conditions and constraints to growth.
- 4 review of certain areas share similar economic characteristics.

#### **IMF loans:**

There are different types of loans provided by the Fund, including:

- 1 SBA loans in support of the State concerned or the so-called Stand-By Credit Arrangement, which gives to the State concerned and, as from year to year and a half, and to address the short-term problems of the balance of payments.
- 2 loans expanded funding window Extended Fund Facility is a loan given to the State concerned, and the loan term from three to four years, to address the structural problems, and is accompanied by a programme of development usually address these problems.
- 3 in 1999, a special funding window events "to reduce poverty and promote growth», known as Poverty Reduction and Growth Facility and replaced window patch: Enhanced Structural Adjustment Facility.
- 4 compensatory financing facility loans Contingent credit line: it gives short-term loan to tackle the problem. There are also loans to countries in emergency situations.

#### **Qualities of a lending I M F:**

Are loans made by the International Monetary Fund is conditional upon the following:

- 1 policies (police) conditional that a rebalancing of the economy.
- 2 it's limited to a certain time.
- 3 the borrower repay the loans before the payment of any other religion.

- 4 the borrower must pay the prevailing market interest in addition to the service fee and a commitment as well as an additional fee (surcharge).
- 5 compliance with specific regulations on how to obtain loans.
- 6 a calendar on the commitment of the Central Bank by following the specific assets for its operations.
- 7 and lend the Fund could encourage States to share it in its lending to the State concerned and thus attractive for other loans.

Either the technical assistance provided by the Fund is to provide advice and financial assistance in the form of financing, grants, experts and equipment.

Strengthening the international financial and monetary system

A key task for the IMF to strengthen financial sectors in the Member States in the following areas:

- Legal, regulatory and oversight of banks.
- Adequacy of capital.
- Accounting systems are supported.
- Good corporate management.
- Adoption forms and international regulations.
- Encourage openness and publishing statistics.
- Transparency and accountability Transparency and Accountability.

**And UNFPA in fulfilling these tasks with:**

The private sector in crisis prevention and resolution.



International organizations and institutions such as the World Bank and the World Trade Organization [t] and the Bank for international settlements and other regional organizations.

The Fund also works to reduce poverty and to contribute to debt relief and cancellation, especially in States under heavy debt relief (HIPC) Heavily Indebted Poor Countries.

Has benefited from June 2001 to 23 of this contribution to debt relief, including 19 in black Africa.

**Shares in the I M F capital:**

Syria's share capital fund (600,000) (293), special drawing rights (SDR) offset (3186). Compared with other States see Syria's share amounting to 0.75 percent, while the shares of major countries are: USA 18%, Germany 6%, Japan 6%, Italy 5%, France 5%.

Prof. Dr Mohammed Al Emadi

### 13 - محمد العمادي (وزير سوري)، المعرفة



محمد العمادي

وُلِدَ أغسطس 31 1930 العمر 91 سنة)

توفي 29 يونيو 2022 دمشق سوريا

الجنسية سوريا

المهنة اقتصادي

اللقب تحرير الاقتصاد السوري

الحزب مستقل

الزوج ميلدريد إيلين ريببي (أغسطس 1956 - الحاضر)

الأبناء 3 منهم عمر عمادي

محمد العمادي (1930-29 يونيو 2022)

خبير اقتصادي وتكنولوجيا سوري. وهو معروف بإدخال إصلاحات

اقتصادية في وقت كان الاقتصاد السوري يهيمن عليه بقوة الأيديولوجية

الاشتراكية لحزب البعث. يعتبر مهندس تحرير الاقتصاد السوري.

شغل منصب وزير الاقتصاد السوري لأكثر من 15 عاماً، شغل منصب

رئيس مجلس الأمناء في الجامعة العربية الدولية الخاصة.

فهرست

1 الحياة المبكرة

## 2المسيرة المهنية

### 3فترة السبعينيات

### 4العودة إلى دمشق والأنشطة المهنية

### 5أبو الاقتصاد

### 6مناصبه

### 7الحياة الشخصية

### 8مؤلفاته

### 9المصادر

### الحياة المبكرة

ولد العمادي في دمشق في 31 أغسطس 1930 والداه هما جودت العمادي (1882-1958) ويسرى الحواصل (1898-1969). يمكن إرجاع عائلة العمادي إلى بخارى (مدينة في أوزبكستان) وقبل ذلك إلى الحجاز. درس العمادي القانون في جامعة دمشق. في عام 1955، أرسل في منحة حكومية إلى جامعة نيويورك (NYU) لمتابعة تعليمه العالي في الاقتصاد. أثناء وجوده في جامعة نيويورك في أغسطس 1956، التقى وتزوج ميلدريد إيلين ريببي (من مواليد 16 أبريل 1934) من باليسيدز، نيويورك. حصل العمادي على درجة الدكتوراه عام 1960 بامتياز فخري وعاد مع زوجته وابنته إلى دمشق.

### المسيرة المهنية

إثناء عودته إلى دمشق، التحق عماد بوزارة التخطيط. بحلول عام 1968، تم تعيينه نائباً لوزير التخطيط. في أواخر الستينيات، طُلب منه تدريس دورة في اقتصاديات الحرب للعديد من الجنرالات، بما في ذلك حافظ

الأسد. بحلول عام 1970 كان نائب وزير التخطيط، لكنه حصل على منصب في الأمم المتحدة كمستشار رئيسي في ليبيا. لكن تزامن رحيله المخطط مع صعود الأسد إلى السلطة في نوفمبر 1970.

#### فترة السبعينيات

طلب من العمادي البقاء في سوريا، وبعد فترة وجيزة تم تعيينه وزير دولة لشؤون التخطيط في مارس 1972. [1][2] في عام 1976، جاء دور سوريا لرئاسة مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجالس المحافظين في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي. وبصفته وزيراً للاقتصاد، تولى العمادي نفسه رئاسة هذا الاجتماع. [3] ظل العمادي في هذا المنصب حتى سبتمبر 1979، عندما تم اختياره بالإجماع من قبل مجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كرئيس لهذه المؤسسة. بعد فترة وجيزة من تأكيده لفترة ولاية أخرى مدتها 5 سنوات، طلب من عمادي العودة إلى سوريا بعد أن تم اختياره مرة أخرى وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية. [4]

#### العودة إلى دمشق والأنشطة المهنية

بعد عودته إلى دمشق، بقي العمادي في منصبه كوزير للاقتصاد من أبريل 1985 حتى ديسمبر 2001، بإجمالي ستة عشر عامًا وثمانية أشهر. بالإضافة إلى إدخال قانون الاستثمار رقم 10 في عام 1991، يعود الفضل لعمادي أيضًا في استقرار قيمة الليرة السورية. في أول تغيير وزارى بعد بشار الأسد، تم أخيراً استبدال العمادي بالدكتور غسان الرفاعي.

بعد عام 2001، استمر عماد في العمل بشكل احترافي في العديد من المؤسسات المختلفة، بما في ذلك دار النعيم، دار أيتام للأطفال السوريين. كما

ساعد في تأسيس الجامعة العربية الدولية (التي كان عماد رئيساً لها). [5][6][7]

#### أبو الاقتصاد

كان الاقتصاد السوري يمرّ بحالة خطيرة، وهناك وضع دولي معقّد، وواجه العمادي - كما يقول في كتابه «هموم التنمية، حوادث لن أنساها» - نحو 24 موضوعاً كانت بحاجة للمعالجة تتعلّق بتأمين بعض المواد الأولية، والعمل على التصدير والتعيينات الإدارية ومشكلات سعر الصرف والتسعير ودور غرف التجارة والصناعة والاستثمار وغيرها.

استدعي العمادي في أبريل 1985 من عمله في الكويت، وطلب منه تسلّم حقيبة الاقتصاد والتجارة الخارجية بطلب من الرئيس **حافظ الأسد**. ولكنه فوجئ بعدم وجود احتياطي نقدي من العملات الأجنبية في **مصرف سوريا المركزي**، وهو ما يعني إيقاف جميع عمليات الاستيراد من الأسواق الخارجية، والتي تتم عادة ب **الدولار**. وهو بالفعل القرار الذي اتخذه على الفور، رافعاً شعار بأن الأولوية في الاستيراد من أجل الخبز فقط، وأن ما تبقى هو مواد كيميائية لا ضرورة لاستيرادها، بما فيها بعض المواد الأساسية، كالسكر والشاي والقهوة والزيت، وغيرها العديد من المواد الغذائية.

وبالفعل نجحت سياسة العمادي، في توفير أول رصيد في البنك المركزي من العملات الأجنبية، والذي بلغ في العام 1986 نحو 30 مليون دولار فقط. وفي هذه الأثناء كانت خطته تقوم على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، من القمح والخضروات والفواكه، وهو ما نجح في تحقيقه كذلك مع نهاية العام 1989. إذ أصبحت سوريا في ذلك التاريخ، ولأول مرة، دولة غير مستوردة للقمح، ومثلها للعديد من المواد الغذائية.

وكان العمادي، ومنذ العام 1986، قد اشتغل على ثلاثة مشاريع اقتصادية استراتيجية، لإخراج الاقتصاد السوري من محنته واعتماده على إمكانياته الذاتية، ومن هذه المشاريع، كان فتح باب الاستثمار للقطاع الخاص، بالإضافة إلى إنشاء سوق للأوراق المالية، وفتح المجال للمصارف الخاصة للعمل على الأراضي السورية، والاستفادة من التحصيلات الضريبية من خلالها. ويرى الكثير من المحللين أنه لولا العمادي، لكانت سوريا أصبحت، ومنذ الثمانينات من القرن الماضي، دولة شبيهة بدول المجاعات الأفريقية.. حيث أنه لا أحد ينكر نزاهة الرجل، وإخلاصه في عمله، حتى بات يطلق عليه لقب «أبو الاقتصاد السوري».

#### مناصبه

جمعية أصدقاء دمشق تكرم الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد

#### السابق

- رئيس مجلس إدارة جمعية دور النعيم للأيتام.
- نائب رئيس جمعية العلوم الاقتصادية.
- وزير سابق للتخطيط والاقتصاد.
- المدير العام ورئيس مجلس الإدارة للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.
- رئيس مجلس الإدارة للصندوق العربي للإنماء الاجتماعي في الكويت.
- رئيس اتحاد الاقتصاديين العرب.
- عضو اللجنة العليا للخبراء لمنظمة اليونيدو.

• رئيس مجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاجتماع السنوي في الفلبين.

- رئيس الفريق الفني للأمن الغذائي العربي.
- الرئيس المناوب للجنة المساعدات التنموية ممثلاً للمانحين العرب.
- رئيس الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- رئيس مجموعة 24/الخاصة بالدول النامية في صندوق النقد الدولي.
- رئيس مجلس مفوضي سوق دمشق للأوراق المالية.

#### الحياة الشخصية

يُعرف محمد العمادي بأنه تكنوقراط لم ينضم قط إلى حزب البعث أو أي منظمة سياسية أخرى. ومن المعروف أيضاً أنه ملتزم بإيمانه، ولكنه ليبرالي في آرائه. وله ثلاثة أبناء: سوزان سحر عمادي (8 يوليو 1957) ومنى عمادي (18 فبراير 1962 - 2016) وعمر عمادي (8 يوليو 1966). يعيش عماد حالياً في دمشق.

#### مؤلفاته:

ألف عماد عدة مؤلفات منها ما يلي:

- التجربة السورية في تحرير التجارة وسياسات الإصلاح الاقتصادي بمناسبة الذكرى 41 لمعرض دمشق الدولي بدمشق 1994
- هموم التنمية: حوادث لا أنساها (تجارب التطور - أحداث لن أنساها) 2002
- سوريا والتوجه نحو التكامل الاقتصادي العربي 2003.



- طور الفكر التنموي في السريّة (تطور المقاربات الفكرية السورية إلى التنمية)، 2004.

#### المصادر

Syrian History - Economy Minister Mohammad al-Imadi being sworn-into office before President Hafez al-Assad on the original Archived from .www.alnssabon.com."Archived copy" ^  
2010-12-22  
[http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2010/08/03/000333037\\_20100803015408/Rendered/INDEX/534130BR0board101Official0BareURLplain.txt](http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2010/08/03/000333037_20100803015408/Rendered/INDEX/534130BR0board101Official0BareURLplain.txt) قالب Use0Only1.txt Archived from .www.alnssabon.com."Archived copy" ^  
2010-12-22  
."Syria-Industrial Development Policy" ^  
."Syria - ECONOMY" ^  
."Reshuffle. - Free Online Library .SYRIA - Dec. 13 - Govt" ^  
[https://www.marefa.org/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF\\_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A\\_\(%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1\\_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A\)](https://www.marefa.org/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%AF%D9%8A_(%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1_%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A))

#### الكتلة النقدية

14 - مساهمة للأستاذ الدكتور محمد العمادي في الموسوعة العربية.

#### Money supply - Masse monétaire

تعريف الكتلة النقدية ومكوناتها

يقصد بالكتلة النقدية money in circulation- money supply مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة والمصارف، وكذلك الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف

المتخصصة، وبإضافة الودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي والصناديق المختلفة في الأسواق النقدية يتكوّن ما يسمى بالعرض النقدي.

يقسم الاقتصاديون هذا المفهوم إلى قسمين:

- الأول: وهو المفهوم الضيق للعرض النقدي أو ما يسمى بالكتلة النقدية، ويشار إليه في مصطلحات صندوق النقد الدولي بـ «M1»، ويتألف من مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة، والمصارف، إضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي والمصارف المتخصصة.

- الثاني: وهو المفهوم الأوسع للعرض النقدي، ويشمل إضافة إلى ما أشير إليه بـ «M1»، الودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي والصناديق المختلفة في الأسواق النقدية أو ما يشار إليه بـ «BM2». ويبين الجدول (1) الكتلة النقدية والعرض النقدي في الجمهورية العربية السورية لعام 2002:

المبلغ مليون ل. س	مفردات الكتلة النقدية
234539	- الأوراق النقدية المصدرة
2149	- النقود المعدنية
236688	مجموع النقد المتداول
	يخرج منه:
29	- النقد في الخزينة
7393	- النقد لدى المصارف
229266	مجموع النقد المتداول خارج الخزينة والمصارف

	<b>الودائع تحت الطلب:</b>
13800	لدى المصرف المركزي
176845	لدى المصارف المتخصصة
190645	مجموع الودائع تحت الطلب
(190645+229266)	مجموع الكتلة النقدية
419911	
	<b>شبه النقد</b>
224190	الودائع لأجل
51996	ودائع بالقطع الأجنبي
276186	مجموع شبه النقد
696097	مجموع العرض النقدي أو الكتلة النقدية مع الودائع لأجل

#### علاقة الكتلة النقدية بالنشاط الاقتصادي

تستمد الكتلة النقدية قوتها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد من كون العملة هي وسيلة للتداول تمثل قوة شرائية معينة يستطيع حاملها الاستعاضة عنها بسلعة أو خدمة معينة، كما أنها تستخدم في سداد الديون وإبراء الذمم، وفي منح القروض والتسهيلات للآخرين، وفي عمليات الادخار عن طريق الاحتفاظ بها إلى موعد الحاجة لاستخدامها. وعلى هذا فإن حجم الكتلة النقدية يؤثر في القوة الشرائية في الأسواق، وفي أسعار السلع والخدمات، كما يؤثر في عمليات الادخار والاستثمار. فازدياد الكتلة النقدية يمكن أن يدفع المستهلكين إلى المزيد من شراء السلع والخدمات، وبالتالي فإن ذلك يرفع النشاط الاقتصادي في البلاد إذا كانت هذه السلع والخدمات متوافرة ويمكن إنتاجها في الأمد القصير.

أما إذا كانت هذه السلع والخدمات محدودة في كمياتها فإن زيادة حجم الكتلة النقدية وبالتالي القوة الشرائية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، إلا أن هذا يمكن أن يدفع المستثمرين إلى إقامة معامل جديدة، وبالتالي تنفيذ استثمارات جديدة لإنتاج هذه السلع والخدمات باعتبار أن هناك حاجة لها، وأن ارتفاع أسعارها أدى إلى وجود هامش ربحي أكبر في إنتاجها وبيعها.

#### السلطة النقدية وأدواتها

السلطة النقدية هي السلطة المكلفة مراقبة حجم ومكونات الكتلة النقدية، وتتألف في سورية من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي. وكذلك الأمر في البلدان الأخرى فإن المصارف المركزية هي التي تشرف على علاقة النقد بالاقتصاد، أو ما يسمى بالسياسة النقدية. أما الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في التأثير في الكتلة النقدية فهي تختلف من بلد إلى آخر، إلا أنها تتمثل أساساً فيما يأتي:

1- رفع أو تخفيض سعر الخصم: ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه مصرف سورية المركزي على القروض التي يقدمها إلى المصارف. وسمي سعر الخصم لأن المصارف التجارية تلجأ إلى شراء السفاتيح والأسناد التجارية المحررة للأمر من زبائنهم بسعر يقل عن قيمتها الاسمية، بما يعادل سعر الفائدة التي تتقاضاه هذه المصارف التجارية والمدة الزمنية التي تفصل بين يوم الشراء ويوم الاستحقاق، ثم تلجأ إلى المصرف المركزي وتعيد خصم هذه السفاتيح والأسناد التجارية، أي تبيعها إلى المصرف المركزي بسعر يقل عن قيمتها الاسمية بما يعادل سعر الخصم الذي يتقاضاه المصرف المركزي والمدة الزمنية التي تفصل بين يوم إعادة الخصم لدى المصرف المركزي ويوم الاستحقاق.

وكلما كان الفرق بين سعر الفائدة المطبق لدى المصارف التجارية وسعر الخصم المطبق لدى المصرف المركزي كبيراً كلما تشجعت المصارف التجارية على شراء السفاتيح وخصمها لدى المركزي لتزيد من أرباحها من جهة ولتضيف إلى الأموال المتوافرة لديها من أجل إقراض زبائنها مبالغ جديدة. أي إن قيام المصرف المركزي بخفض سعر الخصم يؤدي إلى تشجيع المصارف التجارية على الاقتراض منه، وبالتالي إلى زيادة السيولة وزيادة الكتلة النقدية.

وعندما يخفض المصرف المركزي سعر الخصم تلجأ المصارف التجارية إلى تخفيض أسعار الفائدة التي تعطيها لزبائنها على الإيداعات لديها، كما تلجأ إلى خفض أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها لزبائنها. وبالتالي يسهل على الزبائن الاقتراض من أجل زيادة نشاطهم الاقتصادي عن طريق التجارة والزراعة والصناعة وغيرها من الخدمات المختلفة.

كما تلجأ بعض المصارف المركزية إلى تحديد سعر الفائدة الذي تتعامل به المصارف على ما يودع لديها أو ما يقرض من قبلها.

2- قيام المصرف المركزي بشراء أو بيع أذونات أو أسناد الخزينة ومن شأنه في حال الشراء أن يضع في التداول مبلغاً يوازي قيمة ما اشتراه من هذه الأذونات والأسناد، وبالتالي يزيد السيولة في الأسواق مما يزيد الكتلة النقدية. أما في حال بيع الأذونات والأسناد فإن ذلك يؤدي إلى امتصاص السيولة الموجودة في الأسواق، مما يؤدي إلى إنقاص حجم الكتلة النقدية.

3- تحديد سقف الائتمان المصرفي الذي يمكن للمصارف أن تقدمه وذلك زيادة أو نقصاً وفقاً لمقتضيات زيادة أو إنقاص الكتلة النقدية وللتحكم بحجمها.

4- تحديد نسبة الاحتياطي المطلوب من المصارف الائتزام بها، وإيداعها

لدى المصرف المركزي من دون فائدة.

5- وذلك إضافة إلى إمكان قيام المصرف المركزي بإقراض المصارف

أو قبول ودائعها لديه بفائدة معينة وغيرها من العمليات التي تهدف إلى التأثير في الكتلة النقدية في البلاد.

إن أهداف استخدام المصرف المركزي للأدوات المذكورة أعلاه، بما تحدثه من زيادة أو نقص في الكتلة النقدية؛ هي بعث النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل ومحاربة الركود الاقتصادي والتضخم وارتفاع الأسعار، والحفاظ على سعر العملة بالنسبة للعملات الأجنبية.

#### مقاييس الكتلة النقدية

يستخدم الاقتصاديون في قياس الكتلة النقدية مؤشرات مختلفة، منها ما يتعلق بنسبتها إلى مجمل الناتج المحلي وتطور هذه النسبة، ومنها ما يتعلق بمعدل زيادتها السنوية مقارنة مع معدلات زيادة مجمل الناتج المحلي السنوية، ومنها ما يتعلق بمقارنة معدلات زيادتها مع معدلات زيادة الأسعار. وتهدف هذه المقاييس إلى تحليل ومعرفة الآثار المتبادلة بين الكتلة النقدية والمؤشرات الإنتاجية والاستهلاكية ومؤشرات الاستخدام والأسعار الأخرى، وذلك بهدف تحري السياسة الأكثر انسجاماً مع الأهداف الاقتصادية العامة.

كما أن هناك مقاييس أخرى تتعلق بمكونات الكتلة النقدية سواء ما تعلق منها بالنقد الورقي المتداول ونسبته إلى مجموع الكتلة النقدية وما يشير إليه من بدائية التداول، أم ما تعلق منها بمدى مساهمة الجهاز المصرفي بتجميع المدخرات وسوقها في قنوات الاستثمار.

### التغطية النقدية

يطلق الاقتصاديون على مقابل الإصدار اسم «التغطية النقدية»، وقد جاء هذا الاسم من خلفية تاريخ عملية إصدار الأوراق النقدية التي كان يودع لدى المصارف ما يقابلها من الذهب، ثم تطور هذا الأمر فأصبحت التغطية النقدية تشمل الذهب وغيره من المطالب.

فالقطع النقدية التي يصدرها مصرف سورية المركزي لها ما يقابلها في حسابات هذا المصرف من الذهب، والمطالب بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، والمطالب بالليرات السورية الناجمة عن عمليات تسليم جميع القطاعات الاقتصادية، والأسناد العامة ذات الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل التي تصدرها الدولة أو تكفلها، وكذلك السلف والقروض المماثلة للأسناد المذكورة. والغاية من التغطية النقدية هو تحقيق التوازن في أسعار صرف العملة الوطنية مع العملات الأجنبية، والتأكد من أن عملية الإصدار النقدي إنما تتم وفقاً للمتطلبات الاقتصادية.

محمد العمادي

- تقارير صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير.

- محمد العمادي، التنمية الاقتصادية والتخطيط (دمشق، دت).

- بول آ. سايلسون ووليام ولورد هارس، الاقتصاد (ترجمة) (بلا تاريخ).

<http://arab-ency.com.sy/ency/details/6285>



15 - كتب من تأليف الأستاذ الدكتور محمد العمادي

1 - هموم التنمية حوادث لن أنساها



مؤلف: محمد العمادي

قسم: اقتصاديات التنمية

اللغة: العربية

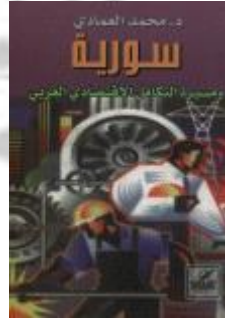
الناشر: دار طلاس للدراسات والنشر

تاريخ الإصدار: 16 يوليو 2002

الصفحات: 319

<https://www.noor-book.com/book/review/592754>

2 - سورية ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي



مؤلف: محمد العمادي

قسم: **التفاضل والتكامل**

اللغة: **العربية**

الناشر: **دار طلاس للدراسات والنشر**

تاريخ الإصدار: **24 نوفمبر 2002**

الصفحات: **207**

وصف الكتاب: سجل تاريخي للجهود المبذولة لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. تحليل موضوعي للصعوبات التي حالت دون تحقيقه، ومقترحات بإطار شامل لمتابعة مسيرة التنمية والتكامل في وطننا العربي. يرصد الجهود التي بذلتها سورية في دفع مسيرة العمل العربي الاقتصادي المشترك. يسجل تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية وشقيقاتها العربيات. ومن أبرز محتويات هذا البحث: التجارة والتكامل الاقتصادي العربي. سورية ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي. عودة من الوحدة الاقتصادية إلى التجارة الحرة. الأمل العربي بين الحلم والواقع.

<https://www.noor-book.com/book/review/592188>

3 - تطور الفكر التنموي في سورية



مؤلف: **محمد العمادي**

قسم: علم النفس التنموي

اللغة: العربية

الناشر: دار طلاس للدراسات والنشر

تاريخ الإصدار: 05 مايو 2004

الصفحات: 347

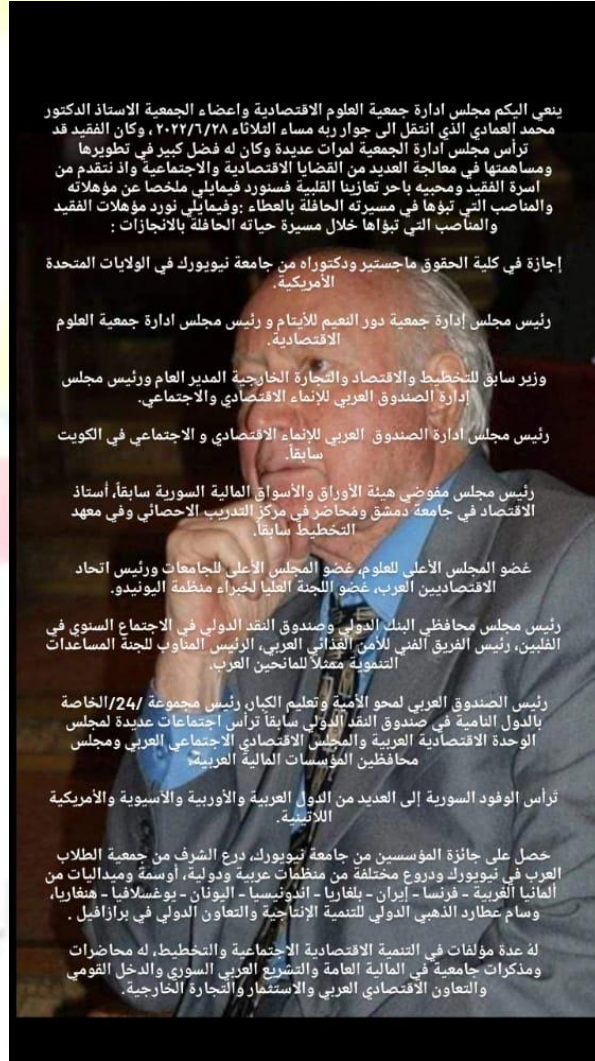
وصف الكتاب

هذا الكتاب تعريف بمعالم الفكر التنموي في الإسلام وآراء مشاهير الاقتصاديين في الغرب, وربط لإرث الماضي بالحاضر. كما يعد سجل لتطور الفكر التنموي في سورية والأحداث التي تفاعلت معه خلال أكثر من نصف قرن. وفيه عرض لمشاكل التنمية في سورية وبرامج الإصلاح التي طبقت. كما فيه تصوير للرؤية التنموية المستقبلية كما يراها الاقتصاديون والسياسيون. هذا الكتاب لا غنى لأي باحث اقتصادي من قراءته وسبر أجواء الفكر التنموي السوري من خلاله. وكان من أهم ما تناوله الكتاب من مواضيع ما يلي: نشوء وتطور الفكر التنموي في الإسلام, تطور الفكر التنموي في الغرب, اتجاهات الفكر التنموي الحديث, بدايات الفكر التنموي في سورية, دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية, دور الدولة في الحياة الاقتصادية, مشاكل التنمية في سورية, وغيرها من المواضيع الهامة.

<https://www.noor-book.com/book/review/589402>

## 16 - ينعي اليكم مجلس ادارة جمعية العلوم السورية الاقتصادية

واعضاء الجمعية الاستاذ الدكتور محمد العمادي يوليو 2, 2022



ينعي اليكم مجلس ادارة جمعية العلوم الاقتصادية واعضاء الجمعية الاستاذ الدكتور محمد العمادي الذي انتقل الى جوار ربه مساء الثلاثاء ٢٠٢٢/٦/٢٨ ، وكان الفقيه قد ترأس مجلس ادارة الجمعية لمرات عديدة وكان له فضل كبير في تطويرها ومساهمتها في معالجة العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية واذ تقدم من اسرة الفقيه ومحبيه باحر تآزينا القلبية فسوردد فيمايلي ملخصا عن مؤهلاته والمناصب التي تُوِّها في مسيرته الحافلة بالعباءة: وفيمايلي نورد مؤهلات الفقيه والمناصب التي تبواها خلال مسيرة حياته الحافلة بالانجازات :

إجازة في كلية الحقوق ماجستير ودكتوراه من جامعة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

رئيس مجلس إدارة جمعية دور النعم للأيتام ورئيس مجلس ادارة جمعية العلوم الاقتصادية.

وزير سابق للتخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية المدير العام ورئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

رئيس مجلس ادارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت سابقا.

رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية سابقاً، أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق ومحاضر في مركز التدريب الاحصائي وفي معهد التخطيط سابقاً.

عضو المجلس الأعلى للعلوم، عضو المجلس الأعلى للجامعات ورئيس اتحاد الاقتصاديين العرب، عضو اللجنة العليا لخبراء منظمة اليونيدو.

رئيس مجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاجتماع السنوي في الفلبين، رئيس الفريق الفني للأمن الغذائي العربي، الرئيس المتأوب للجنة المساعدات التنموية ممثلاً للماتحين العرب.

رئيس الصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، رئيس مجموعة /24/ الخاصة بالدول النامية في صندوق النقد الدولي سابقاً ترأس اجتماعات عديدة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي ومجلس محافظين المؤسسات المالية العربية.

ترأس الوفود السورية إلى العديد من الدول العربية والأوروبية والآسيوية والأمريكية اللاتينية.

حصل على جائزة المؤسسين من جامعة نيويورك، درع الشرف من جمعية الطلاب العرب في نيويورك ودروع مختلفة من منظمات عربية ودولية، أوسمة وميداليات من ألمانيا الغربية - فرنسا - إيران - بلقاريا - أندونيسيا - اليونان - يوغسلافيا - هنغاريا، وسام عطارد الذهبي الدولي للتنمية الإنتاجية والتعاون الدولي في برازافيل .

له عدة مؤلفات في التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتخطيط، له محاضرات ومذكرات جامعية في المالية العامة والتشريع العربي السوري والدخل القومي والتعاون الاقتصادي العربي والاستثمار والتجارة الخارجية.

<https://secoss.org/2022/06/29/%D9%8A%D9%86%D8%B9%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%83%D9%85-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3/>

## 17 - العمادي: لا يمكن الانتقاص من قيمة الجهد الذي بذل في سوق

### دمشق للأوراق المالية

دمشق-سانا 25-11-2015



أكد الدكتور محمد العمادي رئيس مفوضية هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية سابقا أن سوق دمشق للأوراق المالية قائمة ولا يمكن الانتقاص من قيمة الجهد التي بذل فيها متمنيا أن يكون وضعها أفضل. وأشار العمادي في تصريح خاص لسانا إلى أن السوق تحتاج إلى الدعم والتأييد من الهيئة والعاملين فيها لجذب الناس داعيا إلى إحداث شركات إنشائية مشتركة مساهمة وإدراجها في السوق لزيادة حجم التداولات وبذل الجهد المستمر لإقناع المواطنين بأن الاستثمار بالشركات المساهمة "أفضل استثمار" لكننا في الوقت نفسه نحتاج إلى أن يكون من يدير هذه الشركات "على قدر المسؤولية والأمانة والصدق حتى يعطي الانطباع الجيد للناس". وقال العمادي "إن كل فرد من أبناء الوطن ملزم ببذل الجهد اللازم لإعادة دوران الاقتصاد واستمرار عملية البناء مهما كانت الأحوال والمصاعب" داعيا الشركات للتحويل إلى شركات مساهمة وإدراج أسهمها في السوق. وحول الإجراءات المتبعة في التعامل مع القطع الأجنبي خلال الأزمة الراهنة التي تمر بها سورية لفت العمادي إلى الاتجاه الذي اتبع في مرحلة سابقة بوضع شروط على المستورد أبرزها الاحتفاظ بالقطع الأجنبي من حصيلة التصدير وحصر المبادلة في الدولار بين حملته ومن يستورد من الخارج من خلال إحداث صندوق لتمويل المواد الأولية وتصنيعها في البلد

من حسيلة التصدير وبهذه الطريقة يمكن إعادة القطع الأجنبي الذي تم صرفه على الاستيراد.

وحول القروض المتعثرة في المصارف اعتبر العمادي أن إمكانية استردادها يجب أن تكون أفضل مما هي عليه وقال "صحيح لدى المصارف صعوبات ويجب دعمها وعدم الإنفاص من قيمة مساهمتها بل تحتاج إلى تدبير خاص والحكومة غير قادرة على التبرع بأموال المودعين". وأضاف العمادي "ليس كل المتعثرين غير قادرين على السداد وبعضهم أخذ القروض وكان سعر صرف الدولار 46 ليرة سورية بينما هو اليوم 346 ليرة وبالتالي حقق المقترضون أرباحا طائلة من الأموال بحد ذاتها" مؤكدا على ضرورة المتابعة والمناشدة ومحاسبة المصارف لكونها لم تضع ضمانات كافية للقروض المتعثرة.

وعمل العمادي سابقا وزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية واستادا في جامعة دمشق.

طلال ماضي <http://www.sana.sy/?p=303164>

18 - جمعية أصدقاء دمشق تكرم العمادي لمسيرته الطويلة في خدمة

الاقتصاد السورية- فيديو



دمشق-سانا 2016-04-04

كرمت جمعية "أصدقاء دمشق" اليوم الدكتور محمد العمادي "وزير اقتصاد سابق" على مدرج جمعية خريجي المعاهد التجارية بالمزة.





وأكدت رئيسة جمعية “أصدقاء دمشق” أمل محاسن في كلمة لها أن تكريم العمادي عربون شكر بسيط عن مسيرته الطويلة التي قضاها في خدمة سورية ولا سيما في الجانب الاقتصادي.

من جانبه ثمن رئيس اتحاد غرف التجارة السورية غسان القلاع الجهود التي قدمها العمادي في مسيرة عمله وخاصة من خلال المساهمة بشكل فاعل بالنهوض في واقع الاقتصاد السوري.

وبين رئيس جمعية خريجي المعاهد التجارية زهير تيناوي أن العمادي عرف بحبه لعمله وتقديمه الكثير لجيل المحاسبين الإداريين والاقتصاديين إضافة إلى بصماته بهذه الجمعية وبالتعليم التجاري والمالي والمهني في سورية.

والأستاذ الدكتور محمد العمادي يحمل اجازة في الحقوق وماجستيرا ودكتوراه في الاقتصاد وشغل عدة مناصب منها وزيرا للاقتصاد والتجارة الخارجية عام 1972 وأستاذا للاقتصاد في جامعة دمشق ورئيسا سابقا لمفوضية هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وهو حائز على أوسمة وجوائز محلية وعالمية وله العديد من المؤلفات في مجال الاقتصاد.

وجمعية “أصدقاء دمشق” جمعية أهلية تأسست عام 1977 بهدف حماية آثار المدينة وأوابدها التاريخية وتراثها ومحيطها الحيوي والمحافظة على طابعها.



## 19 - العمادي: ضرورة العمل لكسب ثقة المواطن من خلال

### المصداقية في تنفيذ البرامج



حملة-سانا 2014-09-16

دعا المشاركون في ندوة حوارية أقامها فرع حزب البعث العربي الاشتراكي بحماة اليوم إلى اتخاذ الإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد على اختلاف أنواعه وتفعيل عمل لجان المصالحات الوطنية بالمحافظة وتخفيض أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين. وأشار أمين فرع حزب البعث بحماة الدكتور محمد العمادي إلى ضرورة العمل لكسب ثقة المواطن من خلال الشفافية والمصداقية في تنفيذ البرامج والخطط.

وأكد هشام جولاق عن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي خلال الندوة أهمية تطوير منظومة القيم الأخلاقية لتحسين الفرد والأسرة والمؤسسة ولاسيما في ظل الأزمة التي تمر بها سورية.

بدوره أشار الدكتور صايل مخلوف في محاضرتة فلسطين القضية المركزية إلى الدور الكبير الذي لعبته دول المقاومة وعلى رأسها سورية في دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني ضد إرهاب الكيان الصهيوني المدعوم من الدول الغربية لافتا إلى فشل كل المحاولات الصهيونية لثني سورية عن دعم فلسطين وإبعادها عن محور المقاومة عبر إدخال التكفيريين المرتزقة إلى أراضيها بالتعاون مع عملائهم في المنطقة.

كما أكد الدكتور مروان معراوي من الحزب الشيوعي السوري في محاضراته ضرورة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد على اختلاف أنواعه وسبل مواجهة التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد موضحاً أنه بات جلياً أن الأزمة الراهنة تستهدف سورية والمجتمع بقيمه وثوابته ومورثاته وصروحه.

بدوره نوه مدير مدرسة الإعداد الحزبي عبد الله عبد الله بوفاء وانتماء السوريين لوطنهم وصمودهم وتضحياتهم في مواجهة ما يتعرض له مؤكداً أن السوريين قدموا للعالم أجمع حالة غير مسبوقة في التلاحم والوعي الوطني ما يعد ضماناً لاستقلال وسيادة سورية وكرامتها.

<http://www.sana.sy/?p=60601>

20 - رئاسة مجلس الوزراء تنعي الدكتور محمد العمادي وزير

الاقتصاد والتجارة الخارجية الأسبق

دمشق-سانا 29-06-2022

نعت رئاسة مجلس الوزراء الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الأسبق الذي وافته المنية اليوم.

وقالت رئاسة مجلس الوزراء: لقد فقدت سورية اليوم برحيل الوزير الأسبق العمادي إحدى القامات الوطنية الاقتصادية التي لعبت دوراً مهماً في مسيرة تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز دوره بمختلف المجالات وتشهد ساحات العمل الحكومي بأدائه المميز في تطوير قطاع الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال عمله وزيراً للاقتصاد. وتقدمت رئاسة مجلس الوزراء بأحر

التعازي إلى أسرة الراحل وعائلته وأصدقائه سائلة الله عز وجل أن يتغمده  
بواسع رحمته ويلهم ذويه الصبر والسلوان.

الراحل من مواليد مدينة دمشق عام 1933 حائز على دكتوراه في  
الاقتصاد وبكالوريوس في الحقوق وتولى العديد من المهام في المجالات  
الاقتصادية والمالية ويعد من أبرز رجالات الاقتصاد في الوطن العربي.

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

\*\*\*

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري  
تقارير